مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

دُرَيْد
آرَاؤهُ النَّحْوِيَّةُ وَمَنْهَجُهُ

د.عليّ بن إبراهيم السعود
أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

أبحاث

دُرَيْود
آرَاؤهُ النَّحْويَّةُ وَمَنْهَجُهُ

د.عليّ بن إبراهيم السعود
أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

الحمدُ للهِ علّم بالقلم ، علّمَ الإنسانَ مالم يعلمْ ، والصلاةُ والسلامُ على النبيِّ الأكرم، وبعدُ:

فإن النحو العربي كما هو معلومٌ من تاريخ هذا العلم لم يكن رهينَ مكان ، وبيئةٍ معينةٍ، بل تنقّلَ بين الأمصار والهجَر ، تحملهُ عقولٌ عشقتِ العلمَ ، وأبدعتْ في درسهِ ، والتأليفِ فيهِ ، ما منحَ هذا العلمَ تنوعاً في العرض والتحليل ، ورؤىً مختلفة مؤيدةً بالدليل والتعليل .

وكان من هذه الأمصار التي كان لها راية شامخة في النحو ، وأسلوبٌ خاص بها " الأندلسُ "، إذ قدّمت للمكتبة العربية من المصنفات ماتعجز الصفحاتُ عن سردهِ ، ومن الأقوال ما جعل الحركة العلمية النحوية حية .

وفي بستان هذه المصنفاتِ وقعَ بصري على " دُرَيْود " من نحاةِ الأندلس ، حيثُ آراؤهُ المتناثرةُ في الكتبِ النحويةِ ، دونَ أن يكونَ له مصنفٌ مطبوعٌ ، يوضّحُ شأنَهُ في النحو الأندلسيَ ، وبخاصةٍ أن لهُ فكراً نحويا ، جعلَ بعضَ العلماءِ في عصرهِ يعتني بأقوالهِ ، تأييدا ورفضاً ، ومناقشة وتحليلاً .

لهذا قمتُ بجمع آراءِ هذا العَلم ودراستها ، وبيان منهجهِ في النحو ، وقد دفعني لذلك جملة من الأسباب ، من أهمها :

أولا : الثراء العلميَ الذي امتازت به الحركة العلمية في الأندلس .

ثانيا : أن عصر دريود يعدُ من الأزمنة المتقدّمةِ في تاريخ النحو الأندلسي .

ثالثا : إسهامُ دُريود في الدرس النحويَ الأندلسيَ .

رابعا : عدمُ وقوفي على بحث - حسب علمي وبحثي - يشتملُ على نحو هذا العالم وبيان أقوالهِ ، ومنهجهِ في النحو .

خامساً : إظهارُ جهودِ هذا العالم إلى المكتبة النحوية .

سادسا : أن المكتبة العربية لم تزلْ بحاجةٍ إلى إبراز علماء النحو في المغرب الإسلامي .

ومن أجل الوقوفِ على هذه الغاياتِ ، جاء البحث ليكشفَ عن هذه الصفحةِ النحويةِ من صفحاتِ أعلامِ النحو الأندلسي ، من خلال مباحث ثلاثة ، مفتتحةٍ بمقدّمةٍ ، يتلوها تمهيدٌ ، ويعقب تلك المباحث خاتمةٌ .

فأما المقدمة فكانت مبيّنة لأهميةِ البحثِ ، وأسبابِ اختيارهِ ، والخطةِ التي سرتُ عليها في هذا البحث .

ثم التمهيدُ الذي أبانَ عن العصر الذي يعدُّ فيه أحدَ رموزهِ ، وما في هذا العصر من حركةٍ علميةٍ وسياسية .

وأما المباحث فقد كانت على النحو الآتي :

المبحث الأول : وفيه رصدٌ لحياةِ دريود ، من خلال عدة أمور : أولها : اسمهُ ونسبُه . وثانيها: حياتُه ونشأتُه . وثالثها: شِعره. ورابعُها : شيوخُه وتلاميذُه. وخامسها : مكانتُه العلمية . وسادسها : وفاتُه . وسابعها : آثاره .

المبحث الثاني : وقد حوى آراءَ دريود النحوية ، وقد بذلتُ الجَهدَ في تتبع كلِّ ما نثرتهُ المصنفاتُ النحويةُ المطبوعةُ من مسائلَ وأقوالٍ ، كانَ لدريود ذكرٌ فيها .

المبحث الثالث : وفيه تحليلٌ لمنهجيةِ دريود ومذهبه النحويَ ، من خلال تلك الأقوال والمسائل التي وقفتُ عليها في المصادر النحويةِ ، وقد تناولتُ ذلك من خلال أمور ستة : السماع ، والقياس ، والتعليل ، والتأويل ، ومذهبه النحوي ، وتأثره وتأثيره.

هذا وقد سلكتُ منهجا في دراسة آراءِ العالم ، يتمثل فيما يلي :

أولا : جمعتُ أقوالَ دريود من المصادر المطبوعةِ .

ثانيا : رتبتُ المسائلَ حسبَ ترتيبِ ألفيةِ ابن مالكٍ .

ثالثا : درستُ المسائل في ضوءِ ماقالهُ الأقدمونَ ، وأوضحتُ الخلافَ في المسألة إن كانتْ بين المدرستين .

رابعا : خرّجتُ الآياتِ الكريمة ، فذكرتُ اسمَ السورةِ ، ورقمَ الآيةِ .

خامسا : نسبتُ القراءاتِ القرآنيةِ إلى أصحابها ، والأبياتَ الشعرية ، وأقوالَ العلماءِ من مصادرها الأصيْلةِ .

وقبل أن أدلف إلى صلب البحث آمل أن ينالَ عملي الرضا والقبولَ ، وأن يكون إضاءة في الدرس النحوي ، ومفتاحًا لدراسات أخرى ، وأن ينفع بما فيه ، وأن يسدد القول والعمل ، ويعفو عن الخطأ والزلل .والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

تمهيد
الحياة السياسية والعلمية في عصره

أولا : الحياة السياسية :

شهد عصر دُرَيْود استقرارًا سياسيًا بعد أن تولى عبدالرحمن بن محمد (٣٠٠-٣٥٠ هـ) الإمارة في عاصمة الخلافة الأموية في الأندلس " قرطبة " ، حيث تسمّى بالناصر لدين الله ، وتلقب بألقاب الخلافة ، ووطّد مركزه داخل الأندلس وخارجه . وأصبحت قرطبة حاضرة الخلافة ، وقامت بها حركة عمرانية ، لم تشهد لها نظيرًا من قبل .

ولقد كان عبدالرحمن الناصر شغوفًا بالبنيان ، فخصص ثلث أموال الجباية لتأسيس المصانع ، وبناء القصور [١]. وشهدت قرطبة في عصره رخاء وازدهارًا ، وذلك بفضل جهود وزرائه الذين أحسن اختيارهم [٢].

يقول ابن الأبّار واصفًا حكمه وعهده : ((وظهر لأول ولايته من يُمْن طائره ، وسعادة وَجْدِه ، واتساع ملكه ، وقوة سلطانه ، وإقبال دولته ، وخمود نار الفتنة – على اضطرامها بكل جهة - ، وانقياد العصاة لطاعته ، ماتعجز عن تصوره الأوهام ، وتكلّ في تحبيره الأقلام)) [٣]. وقد كان له سلطان مهيب ، حيث استقامت له الأندلس في سائر جهاتها ، ومدت إليه أمم النصرانية من وراء الدروب يد الإذعان [٤].

ثانيا : الحياة العلمية :

لقد كانت الحركة العلمية في عصر دُرَيْود ، وبخاصة موطنه " قرطبة " في أوج نشاطها ، حتى غدت قاعدة العلوم ومركز الآداب ، وحيثما ذكرت قرطبة ذُكِر العلم ، يقول ابن عطية معبّرًا عن ذلك :

بأربع فاقت الأمصارَ قرطبة ... وهُنّ قنطرة الوادي وجامعُها

هاتان ثنتان والزهراءُ ثالثة ... والعِلمُ أكبَرُشيءٍ وهو رَابعُها[٥]

ومما يروى عن شهرة قرطبة في مجال العلوم أن أبا الفضل التيفاشي ذكر ما قاله ابن رشد لابن زهر في تفضيل قرطبة على أشبيلية ، فقال : ما أدري ما تقول غير أنه إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها [٦].

وكان هذا النشاط مباركًا من حكام قرطبة ، فأكرموا فحول العلماء والأدباء الذين أمّوا قرطبة وقصدوها ، فأحاطوهم بالرعاية ، وغمروهم بالعطايا ، وعملوا على خدمتهم

---

(١) انظر : قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس ٦٠/١ ، والمُغرب في حلى المغرب ١٨٣/١ .
(٢) انظر : نفح الطيب من غصن أندلس الرطيب ٣٥٦/١ .
(٣) الحلة السيراء ١٩٩/١ .
(٤) انظر : نفح الطيب ٣٣٠/١-٣٣١ ، وقرطبة في العصر الإسلامي ص ٨٩ .
(٥) انظر : نفح الطيب ١٤٦/٢ .
(٦) انظر : نفح الطيب ١٤٧/١ ، وقرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس ١٦٠/٢ .

، وكانوا محل تقدير لديهم ، ولا سيما أنهم ذوو حظ من الثقافة والعلم ، وكانوا يشاركون الكتاب والشعراء وعلماء اللغة في مجالسهم [١].

ومن أمثلة احتفائهم بالعلماء أن الناصر لما علم بأن أبا علي القالي وافد إلى قرطبة أمر ابنه الحكم باستقباله عند نزوله بالأندلس ، واصطحابه معه إلى قرطبة ، إكراما له ، واحتفاء بمقدمه ، وعهد إليه بتأديب ولده وولي عهده [٢].

وفي هذا العصر ازدهرت حركة جمع الكتب في قصور الخلفاء والأمراء ، وأقبل الناس على نسخ الكتب والعمل على نشرها ، وكان للاستقرار السياسي أثر واضح على تلك الحركة العلمية ، ولا أدل على ذلك تلك الرحلات العلمية المستمرة من الأندلس وإليها [٣].

---

(١) انظر : قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس ٢/١٦٠-١٦١ .
(٢) انظر : حاضرة قرطبة ٢/١٦٤ .
(٣) انظر : الأندلس والناصر ص ٥٥-٥٦ .

المبحث الأول
دُرَيْود ، حياته وآثاره

أولاً : اسمه ونسبه :

اختلف في اسمه ، فأكثر التراجم اتفقت على أنّ اسمه : عبدالله بن سليمان ابن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسيّ القرطبي النحويّ ، الملقب بـ " دَرُوَد " بفتح الدال والواو ، بينهما راء ساكنة ، وربما صُغّر ، فقيل : دُرَيْود [١].

وانفرد صاحبا كتاب إشارة التعيين [٢]، والبلغة [٣] ، باسم مغاير لذلك ، فقد ذكرا أن اسمه : محمد بن أصْبَغ ، ويبدو أنهما وهِما في ذلك ، فثمة عالمان بالاسم نفسه ، وتاريخ وفاتهما مقارب لوفاة " دُرَيْود " .

فهناك محمد بن أصْبَغ بن لبيب الإستجّي ، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ [٤]، وكذلك محمد بن أصْبَغ بن محمد بن يوسف بن ناضج بن عطاء ، المتوفى سنة ٣٠٦ هـ [٥]. وهما من العلماء البارزين في فنون شتى ، ومنها النحو واللغة .

وذكر بعض من ترجم لدُرَيْود أنه كان أعمى [٦] ، وهو ما يتوافق مع ما جاء في إشارة التعيين ، حيث وصفه بالنحويّ الضرير [٧] .

ثانيًا : حياته ونشأته :

نشأ دُرَيْود في قرطبة ، وعاش عمره فيها ، وكان أحد رجالات الأندلس الذين شهد لهم بالعلم والمعرفة ، فصنّف كواحد من العلماء المبرزين في قرطبة [٨]. وقد عمل مؤدِّبًا لولد أمير المؤمنين الناصر لدين الله [٩] .

ثالثًا : شِعْره :

كانَ دُرَيْود ممن يقرضون الشعر، ويمدحون الملوك ، وله في ذلك قصائد حِسَان [١٠] ، وله شعر كثير [١١]، ومن شعره :

تَقُولُ مَن للعَمَى بالحُسن قلتُ لها ... كفى عن اللهِ في تحقيقِهِ الخَبَرُ

---

(١) انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩٨ ، وجذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ص ٢٦٢ ، وبغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس ص ٣٤٤ ، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٢٩٩ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٩٠ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٤٤/٢ ، وهدية العارفين ص ٤٤٥ ، ومعجم المؤلفين ٦١/٦ .

(٢) انظر : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٢٩٩ .

(٣) انظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي ص ١٩٠ .

(٤) انظر إلى ترجمته : بغية الوعاة ٥٦/١ .

(٥) انظر إلى ترجمته : بغية الوعاة ٥٧/١ .

(٦) انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩٨ ، وبغية الوعاة ٤٤/٢ .

(٧) انظر : إشارة التعيين ص ٢٩٩ .

(٨) انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩٨ ، وإشارة التعيين ص ٢٩٩ .

(٩) انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩٨ .

(١٠) انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩٨ .

(١١) انظر : بغية الوعاة ٤٤/٢ .

القلـبُ يُـدركُ مـا لا عَـينَ تُدركُـهُ ... والحُسْنُ مااستحسنتْهُ النّفسُ لا البصرُ

ومـا العُيـونُ التـي تَعمـى إذا نظـرتْ ... بـل القُلوبُ التـي يَعْمى بهـا النّظرُ [1]

وقال أيضًا :

مـا إن يُمَتَّـع بالمعشُـوق عَاشـقُهُ ... سَـمعٌ إذا لـم يمتّعْـهُ بـهِ البَصَـرُ

وَكـلُّ قلـبٍ لـهُ حُـبٌّ يقلبـهُ ... وأعْـذب الحـبِّ مـا أحباكـهُ النّظـرُ

ولـو تكـافِى الهَـوى مـرأى ومستمعًا ... لمـا تَبَايَنـت الأصـواتُ والصُّـورُ[2]

وقال أيضًا :

تَحلّـتْ بامتـدَاحكَ إذْ تَحلّـتْ ... فمـا تركـتْ لغانيـةٍ حُليّـا

معـانٍ كالأهلّـةِ لا تَشَـكَّى ... دُجـىً منهـا ولا تخشـى خَفِيّـا

خـوالصُ كالـدّنانير اسـتجيدتْ ... فكنـتُ لهـا بمـدحِكَ صَـيرفِيّا [3]

وقال أيضًا :

كأنّـه نُسُـكٌ فـي الحـجِّ قرَّبَـهُ ... بـين الهَـدايا إلـى الـرحمن نـاحِرُهُ

كأنـهُ فـي أعـالي الـنّجمِ مُعترضًـا ... حـيٌّ علـى وجَـلٍ ماتـتْ خَـواطِرُهُ

كأنـهُ فـي تجلّيـهِ لمُبصـرهِ ... لحـمٌ علـى وَضَـمٍ يَرْعَـاهُ جـازرهُ

كأنمـا لاحـتِ الجـوزاءِ واطّلعـتْ ... بـه الثُّريّـا إذا لاحـت تُسـامِرُهُ [4]

رابعًا : شيوخه وتلاميذه :

لم تسعفنا كتب التراجم عن حياة دُريود إلا النزر اليسير ، ولذلك لا نجد حديثًا عن شيوخه عدا شيخ واحد ، كذلك لم نعرف شيئا عن التلاميذ الذين تلقوا العلم على يديه .

---

(١) انظر : بغية الملتمس ص ٣٤٤-٣٤٥ ، والحلة السيراء ٢٣/١-٢٤ ، وبغية الوعاة ٤٥/٢ .

(٢) انظر : بهجة المجالس وأنس المجالس وشحن الذاهن والهاجس ٢٦/٢ . وقد وهم محقق الكتاب في ترجمة دريود ، إذ ترجم لعبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني ، أحد كبار حفظ الحديث في بغداد ، ظانا أنه هو ، انظر : الحاشية ١ ، ٢٦/٢ .

(٣) انظر : التشبيهات من أشعار أهل الأندلس ص ١١٤ .

(٤) انظر : التشبيهات من أشعار أهل الأندلس ص ٢١٠-٢١١ .

فقد حكي الفيروزآبادي أنه أخذ العربية عن أحمد بن عبدالكريم الجياني [١]، ويلقب بالريوكي ، وكان ذا حظ من العربية والشعر [٢]. وهو من أهل جيّان ، وكان يُنبَزُ بالرّنوك ، وكان يؤدب بالمدينة [٣].

خامسًا : مكانته العلمية :

لقي دُرَيود احتفاء من لدن النحويين ، فنثروا مقولات حول ما تحلّى به من علم وأدب .

فقال عنه الزبيدي : ((كان له حظ جزيل من العربية)) [٤] . وقد جعله من الطبقة السادسة من نحويي الأندلس .

وقال عنه الحميدي : ((من أهل النحو والشعر)) [٥]. ومثله قال الضبيّ [٦].

وقال صاحب المُغرب : ((من أهل النحو والشعر والتأليف)) [٧].

سادسًا : وفاته :

أختُلف في تاريخ وفاته ، فقيل : سنة أربع وعشرين وثلثمائة [٨] .

وقيل: سنة خمس وعشرين وثلثمائة ، لثلاث بقين من رجب [٩]. وهو الذي عليه أكثر أصحاب التراجم .

سابعًا : آثاره :

لم يذكر من آثار دُرَيْود سوى كتاب واحد ، وهو شرح كتاب الكسائي [١٠]. وقيل : إنه في ستة أجزاء سمع عليه [١١].

وقد كان لهذا الكتاب حضور قوي ، فقد تناوله بعض العلماء في مؤلف خاص ، يعارض فيه ماجاء بين طيّاته .

يقول أبو حيان الأندلسي ، متحدثًا عن خطاب الماردي :((له تصانيف في النحو ، منها : كتاب الترشيح ، عارض به كتاب دُرَيْود في شرحه لكتاب الكسائي)) [١٢].

---

(١) انظر : البلغة ص ١٩٠ .
(٢) انظر : البلغة ص ٥٩ .
(٣) انظر :طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨٨ .
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩٨ .
(٥) جذوة المقتبس ص ٢٦٢ .
(٦) بغية الملتمس ص ٣٤٤ .
(٧) بغية الوعاة ٤٥/٢ .
(٨) انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩٨ .
(٩) انظر : بغية الوعاة ٤٥/٢ ، وهدية العارفين ص ٤٤٥ ، ومعجم المؤلفين ٦١/٦ .
(١٠) انظر : جذوة المقتبس ص ٢٦٢ ، وبغية الملتمس ص ٣٤٤ ، وإشارة التعيين ص ٢٩٩ ، والبلغة ص ١٩٠ ، وبغية الوعاة ٤٤/٢ ، وهدية العارفين ٤٤٥ .
(١١) انظر : إشارة التعيين ص ٢٩٩ ، والبلغة ص ١٩٠ .
(١٢) تذكرة النحاة ص ٢٧٨ .

المبحث الثاني
آراؤه النحويـــة

المسألة الأولى : إجراء " كلا وكلتا " مع الظاهر مجراهما مع المضمر

حكى دُريود أن بعض العرب تجري " كلا وكلتا " مع الظاهر مجراهما مع المضمر في الإعراب في الحروف ، يقول أبو حيان الأندلسي : ((وحكى الكسائي [1] ، والفراء [2]، ودُرَيْود ، وجماعة ، أن بعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر)) [3].

يرى البصريون أن " كلا وكلتا " إذا أضيفتا إلى المضمر فإنهما تعاملان معاملة المثنى ، بالألف رفعًا ، وبالياء نصبًا وجرًّا ، وإن أضيفا إلى ظاهر فإنهما يلزمان الألف مطلقًا .

ويرى الكسائي ، والفراء ، وتبعهما دريود ، أن بعض العرب تجريهما مع المظهر مجراهما مع المضمر .

واستدل البصريون بالسماع عن العرب ، وأنه حكم مجمع عليه سماعًا ، ولذا لا يجوز غيره .

ويرى الفراء أن الأصل ثبات الألف في حال الإضافة مع المظهر ، وما ورد من أقوال العرب مخالف ولذلك يعدّ قبيحًا ، يقول : ((وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في " كلا الرجلين " في الرفع والنصب والخفض ، وهما اثنان ، إلا بني كنانة فإنهم يقولون : رأيتُ كِلَي الرجلين ، ومررت بكلي الرجلين . وهي قبيحة قليلة)) [4]. ولذا فإن الفراء مع البصريين ، بدليل نعته للغة كنانة .

وفي المسألة موضع خلاف آخر ، وهو في أصل " كلا وكلتا " ، هل هما اسمان مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى ، أم مثنيان لفظاً ومعنى ؟

فقال البصريون بالأول ، وقال الكوفيون بالثاني [5].

واحتج البصريون على ذلك بما يلي [6]:

الأول : أنه لا يخبر عنهما إلا بالمفرد ، بدليل قوله تعالى:﴿ كِلتَا الجَنَّتين ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [7].

الثاني : أنهما إذا أضيفا إلى المظهر كانا بالألف في كل حال ، وليس المثنى كذلك .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٢٥٤/١ ، وشرح اللمحة البدرية ٢٢٠/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٢/١ .

(٢) انظر : معاني الفراء ١٨٤/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٥٥٨/٢ .

(٤) معاني القرآن ١٨٤/٢ .

(٥) انظر : أشرار العربية ص ٢٨٦ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ ، وتوجيه اللمع ص٢٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ ، والمغني في النحو ٢٧٥/١ ، وارتشاف الضرب ٥٥٨/٢ ،

(٦) انظر : الإنصاف ٤٤١/٢ ، والمتبع في شرح اللمع ٤١٠/٢ ، والتذييل والتكميل ٢٥٥/١ .

(٧) سورة الكهف ، آية : ٣٣ .

الثالث : أنه لا واحد لهما ينطق به ، فلا يقال : كل .
الرابع : إضافتهما إلى المثنى الذي هو معناهما ، كقولك : كلاهما .
الخامس : جواز إمالتهما ، كما في إمالة حمزة والكسائي [1] للآية الكريمة :﴿ إمَا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أحَدُهُمَا أو كِلاهُما ﴾ [2].

واحتج الكوفيون بالسماع والقياس :

فأما السماع ، فبقول الشاعر :

فـي كِلَـتَ رجْليهَاسُـلامَى واحـدَه كِلتَاهُمـا مَقْرُونَـة بزَائـدَه[3]

فأفرد الشاعر " كلتَ " فدلّ على أنّ " كلتا " تثنية .

وأما القياس فأولاً : انقلاب الألف ياء في حالتي النصب والجر ، إذا أضيفا إلى مضمر كـ رأيت الرجلين كليهما .

وثانيًا : أن أصل الإخبار عن المثنى بالمثنى ، والإخبار عن المفرد بالمفرد ؛ لضعف حقيقة التثنية فيه ، إما لكون مفرده لا ينطق به لملازمته للإضافة ، وإما لكونه لفظاً مرتجلاً للتثنية ، وكذلك نقصان اختلافه مع المظهر لذلك [4].

والصحيح ما قاله البصريون ؛ لأن " كلا " ليست من لفظ " كل " ألبتة ، ولا " كلتا " مفردها " كلت " ، وقد أبقيت فتحت التاء عليها ؛ للدلالة على الألف المحذوفة.

وأما انقلاب الألف مع الإضمار فإنه لا يدل أنهما مثنيان ، بل يدل على خلاف ذلك ، إذ لو كانا كذلك لم يختص انقلاب الألف بالمضمر ، بل كانت تنقلب مطلقًا ، والمضمر كالمثنى من كلّ وجه ، فلما لم تكن كذلك دلّ على مخالفة ماهي فيه للمثنى .

ولو كانا من قبيل المثنى لم يعد عليهما ضمير المفرد ، بل كان الضمير العائد عليهما ضمير المثنى ، لكنهم لم يفعلوا إلا العكس [5].

المسألة الثانية : جمع العلم المختوم بالتاء جمع مذكر سالمًا .

يرى دُرَيود أن الاسم المختوم بالتاء كطلحة ، يجوز جمعه جمع مذكر سالماً ، يقول أبوحيان الأندلسي في معرض حديثه عن شروط جمع المذكر السالم ، وما يجب أن يكون خاليًا منه : ((ومن تاء تأنيث لا يكون عوضًا نحو : طلحة ، خلافًا للكوفيين ، وتبعهم دُرَيْود ، فإنهم يجيزون جمعه بحذف التاء ، فيقولون : طلحون ، وابن كيسان بفتح العين [6] ، فيقول : طلحون)) [1] .

---

(١) انظر : التبصرة في القراءات ص ٣٩٨ ، والكشف عن وجوه القراءات ١٧٣/١ ، والتيسير ص ٤٩ ، والإقناع ٢٧٨/١ .
(٢) سورة الإسراء ، آية : ٢٣ .
(٣) لم أقف على قائله ، وهو في : معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٩٥/٢ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ ، وأسرار العربية ص ١١٣ ، وتوجيه اللمع ص ٢٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ٩٣/١ ، والمقاصد الشافية ١٦٥/١ ، وخزانة الأدب ١٢٩/١ .
(٤) انظر : الانصاف ٤٤١/٢ ، والمغني في النحو ٢٧٨/١-٢٧٩ .
(٥) انظر : الانصاف ٤٤٩/٢ ، والمغني في النحو ٢٧٨/١-٢٧٩ ، والمقاصد الشافية ١/ ١٦٥ .
(٦) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٤/ل ١٧٧ (ب) ، والمغني في النحو لابن فلاح اليمني ٧٩/٢ ،

هذه المسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين [٢]، فالكوفيون يرون أنّ الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميتَ به رجلاً يجوز أن يجمع بالألف والنون كـ طَلْحَة ، تجمع على : طَلْحُون ، وبرأيهم أخذ دُرَيْوَد . أما البصريون فيرون عدم جواز ذلك .

وقد استدلّ الكوفيون على قولهم بالأدلة الآتية :

١- أن جمع " طلحة " بالواو والنون جائز على تقدير جمع " طلح " ، وهو موافق لاستعمال العرب في حذف الحرف الأخير من الكلمة ، كقول الشاعر:

وَعُقْبَةُ الأعْقابِ في الشَّهْرِ الأصَمّ [٣]

فكسّر " الأعقاب " على ما لا هاء فيه ، وإن كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون [٤].

٢ – القياس على مافيه ألف التأنيث ، فإن الاعتبار فيه بالمسمّى ، فلو سمي رجل بـ " حمراء " أو " حُبْلى " فإنك تجمعه بالواو والنون [٥].

واستدل البصريون بالسماع والقياس : أما السماع ، فقول الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أعْظُمًا دَفَنوها بسجِسْتَانَ طلحَةَ الطَّلَحَات [٦]

فقد جمعه بالألف والتاء ؛ اعتبارًا للفظ المسمّى .

وأنه لم يسمع من العرب أنهم جمعوها بالواو والنون ، ولو كان جائزًا لسُمِع ولو على وجه الشذوذ والندرة [٧].

وشرح الكافية للرضي ٣٧٢/٣ .

(١) ارتشاف الضرف ٥٧٢/٢ .

(٢) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٤/ل ١٧٧ (ب) ، والإنصاف ٤٠/١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/١ ، والمغني في النحو لابن فلاح اليمني ٧٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٧٢/٣ ، والتذييل والتكميل ٣١٢/١ ، وتمهيد القواعد ٣٥٩/١ .

(٣) لم أقف على قائله ، وهو في : المسائل العسكرية ص ٢٣٩ ، والإنصاف ٤٠/١ ، والتبيين ص ٢٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٨/١، والتذييل والتكميل ٣١٢/١ .
والشهر الأصم : هو اسم لشهر " رجب " تطلقه بعض العرب ، وتثنيته : أصمّان ، وجمعه : صُمّ ، قال الشاعر:

يـــارُبَ ذي خـــالٍ وذي عَـــمَ عَمَـــمْ قـد ذاقَ كـأسَ المـوتِ فـي الشـهر الأصَـمّ

انظر : الأيام والليالي والشهور للفراء ص ٥٢ .

(٤) انظر : المسائل العسكرية ص ٢٣٩ ، والإنصاف ٤٠/١ ، والتبيين ص ٢٢١ .

(٥) انظر : الإنصاف ٤٠/١ ، والتبيين ص ٢٢١ ، والمغني في النحو لابن فلاح ٧٩/٢ .

(٦) لعبيدالله بن قيس الرقيّات ، في ديوانه ص ٢٠ ، وهو في : المقتضب ١٨٨/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ل١٧٧ (ب) ، والمسائل العسكرية ص ٢٣٨ ، والإنصاف ٤١/١ ، والتبيين ص ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١ ، وشرح الكافية لابن جمعة الموصلي ٣٠٧/١ ، وخزانة الأدب ٤١٤/٤ .

(٧) انظر : الإنصاف ٤١/١ ، والتبيين ص ٢٢٠ ، والمغني في النحو لابن فلاح ٨٠/٢- ٨١ ، وشرح

وأما القياس فإن الاسم لا يخلو من حالين : إما أن يجمع بالواو والنون مع بقاء التاء ، وإما مع حذف التاء .

فأما الحال الأولى فإنها غير جائزة ؛ لأن الواو تدل على التذكير ، والتاء دال على التأنيث ، ولا يجمع بينهما . وأما الحال الثانية فإنها غير جائزة أيضًا ؛ لأمرين :

الأول : عدم وجود موجب الحذف ، بخلاف الأول ، فإنها حذفت ؛ لالتقاء الساكنين.

الثاني : أنها لو حذفت لم تدل الفتحة عليها – على من فتح - ؛ لأنها ليست من جنسها ، بخلاف الألف [1].

والصحيح في هذه المسألة ما قاله البصريون ؛ لوجود الدليل على جمعه بالألف والتاء ، بخلاف قول الكوفيين ، ودُرَيد ، ولا دليل يقويه ، وأما ما استدلوا به من حذفها في جمع التكسير في نحو " أعقاب " جمع " عُقبة " فإنه يجاب عنه بأنه محل تغيير بخلاف جمع المذكر السالم ، وكذلك لا حجة لهم في جمع ما فيه ألف التأنيث أو همزته إذا سُمّي به ، وإن كان يجوز جمعه بالواو والنون ؛ لأن مافيه الألف والنون تنزّلتا منزلة الجزء من الكل [2].

المسألة الثالثة : حذف الخبر بعد " لولا " :

يرى دُرَيْد جواز حذف الخبر بعد " لولا " وذكره ، إذا كان الخبر كونًا مُقيّدًا ، وقد دل الدليل عليه [3]، كقول الشاعر :

يُـذيبُ الرُّعـبُ منـهُ كُـلَّ عَضْـبٍ فلـولا الغِمْـدُ يُمسِـكهُ لسَـالا [4]

اختلف النحويون في حذف الخبر بعد " لولا " على قولين :

الأول : وجوب الحذف مطلقًا ، وهو قول الجمهور [5]، منهم : سيبويه [6]، والمبرد [7]، وابن السراج [8]، والزجاجي [9]، والنحاس [10]، وأبو علي الفارسي [11]،

الكافية للرضي ٣٧٢/٣.

(١) انظر : الإنصاف ٤١/١ ، والتبيين ص ٢٢٠ ، والمغني في النحو ٨٠/٢- ٨١ .

(٢) انظر : المسائل العسكرية ص ٢٣٩-٢٤٠ ، والمقاصد الشافية ١٧٨/١ ، والتذييل والتكميل ٣١٢/١ .

(٣) انظر : المقاصد الشافية ١٠٧/٢ .

(٤) للمعري ، وهو في : المقرّب ١٠٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٦/١ ، ورصف المباني ص ٣٦٣ ، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٣ ، وتمهيد القواعد ٨٧٣/٢ ، والمقاصد الشافية ١٠٨/٢ ، والفاخر ١٩٠/١ .

(٥) انظر : الجنى الداني ص ٥٤٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٢٣/١ ، والمساعد ٢٠٩/١ .

(٦) انظر : الكتاب ١٢٩/٢ .

(٧) انظر : المقتضب ٧٦/٣ .

(٨) انظر : الأصول ٦٨/١ .

(٩) انظر : الجمل ص ٣١١ .

(١٠) انظر : إعراب القرآن ٢٣٣/١ .

(١١) انظر : الإيضاح العضدي ص ٢٩ .

ومكي القيسي [١]، والهروي [٢]، وعبدالقاهر الجرجاني [٣]، والزمخشري [٤]، وأبو البركات الأنباري [٥]، والعكبري [٦]، وابن يعيش [٧]، وابن الحاجب [٨] ، وغيرهم .

ووجب حذف الخبر ؛ لأنه معلوم بمقتضى " لولا " إذ هي دالة على امتناع وجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ [٩].

الثاني : وجوب الحذف إذا كان الكون عامًا ، فإن كان خاصًا وجب ذكره، إن لم يدل عليه دليل ، فإن دلّ عليه دليل جاز الأمران . وهو قول دُرَيود ، والرماني [١٠]، وابن الشجري [١١]، وخطاب الماردي [١٢]، والشلوبين [١٣]، وابن الحاج [١٤]، وابن مالك والأبذي [١٦] . وقد استدلوا بالبيت السابق .

والراجح هو قول الجمهور ، وقد خرّج البيت على أن " يمسكه " حال ، والخبر محذوف [١٧].

المسألة الرابعة : تقديم خبر " مازال " عليها .

يرى دُريود أنه لا يجوز تقديم خبر " ما زال " عليها سواء سبقت بـ " ما " النافية ، أو " لم " أو " لن ، يقول أبو حيان الأندلسي في معرض حديثه عن تقديم خبر مازال عليها : ((ونصّ دُرَيْود على أنه لا يجوز تقديم خبرها مع " لم و لن ")) [١٨].

اختلف النحويون في تقديم خبر " ما زال " عليها على ثلاثة أقوال :

أولها : المنع مطلقًا ، سواء نفيت بـ " ما " أو بغيرها ، وهو قول الفراء [١٩] ، وتبعه دُرَيْود .

ثانيها : الجواز مطلقًا ، وعليه سائر الكوفيين ، ومشهور نقلُه عن ابن كيسان[٢٠] ،

---

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ٩٧/١ .
(٢) انظر : الأزهية ص ١٧٥ .
(٣) انظر : المقتصد ٢٩٩/١ .
(٤) انظر : المفصل ص ٣٨ .
(٥) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩١/١ .
(٦) انظر : التبيان ٦٣٢/٢ .
(٧) انظر : شرح المفصل ٩٥/١ .
(٨) انظر : الكافية ص ٨٠ .
(٩) انظر : شرح التسهيل ٢٧٦/١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٨٤٤/٢ .
(١٠) انظر : الرماني النحوي ص ٣٠٠ .
(١١) انظر : أمالي الشجري ٥١٠/٢ .
(١٢) انظر : المقاصد الشافية ١٠٨/٢ .
(١٣) انظر : التذييل والتكميل ٢٨٢/٣ ، والمقاصد الشافية ١٠٨/٢ .
(١٤) انظر : المقاصد الشافية ١٠٨/٢ .
(١٥) انظر : التسهيل ص ٤٤ .
(١٦) انظر : المصدر السابق .
(١٧) انظر : تمهيد القواعد ٨٧٣/٢ .
(١٨) انظر : ارتشاف الضرب ١١٧١/٣ ، وهمع الهوامع ٨٩/٢ .
(١٩) انظر : الإنصاف ١٥٥/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤١٨/١ .
(٢٠) انظر : شرح اللمع لابن برهان ٥٤/١ ، و الحلل في إصلاح الخلل ص ١٦١ ، والإنصاف

وروي عن الكسائي [١] ، والأخفش [٢]، وقال به أبو جعفر النحاس [٣] ، واختاره ابن خروف [٤].

ثالثها : التفصيل في المسألة ، فإن كان النفي بـ " ما " فالمنع ، وإن كان بغيرها من أدوات النفي كـ " لا ، ولم ، ولن ، ولمّا ، وإنْ . فالجواز ، وهذا قول البصريين [٥].

وقد استدل القائلون بالمنع بأن " ما " لها صدر الكلام ، إذ كانت أصل حروف النفي ، فلا يتقدّم عليها ما في حيزها ، قياسًا على الاستفهام [٦].

واستدل القائلون بالجواز بالسماع والقياس :

فأما السماع فبقول الشاعر :

وَرَجَّ الفتَـــى للخَيـــر مـــا إنْ رَأيتَـــهُ على السِّنِّ خَيرًا لا يزالُ يَزيدُ[٧]

فنصب " خيرًا " بـ " يزيد " ، ولا يجوز أن يقع معمول الخبر إلا في الموضع الذي يجوز أن يقع فيه [٨].

وأمّا القياس فإنّ معاني هذه الأفعال النفي قبل دخول " ما " ، فلما دخلت " ما " عليها قلبت المعنى إيجابًا ، فصار : مازال زيد قائمًا ، بمنزلة : كان زيد قائمًا [٩].

واستدل أصحاب القول الثالث بمنعهم التقديم إن كان الفعل مسبوقًا بـ " ما " ؛ لأنها للنفي ، والنفي له صدر الكلام .

وأما التقديم مع غيرها من حروف النفي فجائز ؛ لأن " ما " أقوى منها ، ولهذا تنفى بها الجملة الاسمية والفعلية ، فلا يلزم منع التقديم على القوي منع التقديم على الضعيف ، ولأن " لم ، ولن " مختصتان بالفعل ، فهما كالجزء منه [١٠].

وهذا القول القائل بمنع تقديم خبر زال عليها إذا كان منفيًا بـ " ما " دون سواها هو الراجح .

١٥٥/١ ، واللباب للعكبري ١٦٧/١، وشرح الجزولية للشلوبين ٧٧٤/٢ ، والتوطئة ص ٢٢٨ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ ، والمغني في النحو ٧٢/٣ ، والبسيط في شرح الجمل ٦٧٤/٢ .

(١) انظر : الحلل في إصلاح الخلل ص ١٦١ .

(٢) انظر : الإنصاف ١٥٥/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤١٨/١ ، وشرح المفصل ١١٣/٧ .

(٣) انظر : الحلل في إصلاح الخلل ص ١٦١ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٤١٨/١ ، وتوجيه اللمع ص ١٣٩ .

(٥) انظر : الإنصاف ١٥٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ ، والمغني في النحو ٧٢/٣ ، والبسيط في شرح الجمل ٦٧٤/٢ ، والتذييل والتكميل ١٧٥/٤ ، وهمع الهوامع ٨٩/٢ .

(٦) انظر : الإنصاف ١٥٩/١ ، والمغني في النحو ٧٢/٣-٧٣ .

(٧) للملعوط القريعي ، وهو في : الكتاب ٢٢٢/٤ ، والأصول ٢٠٦/٢ ، ١٧٣/٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس ص ٣٥٥ ، والحلبيات ص ٢١٥ ، والإغفال ٢١٥/٢ ، وسر صناعة الاعراب ٣٧٨/١ ، والخصائص ١١٠/١ ، والأزهية ص ٥٢ ، والتبيين ص ٣٠٣ ، وشرح الإيضاح للعكبري ٥٢٠ ، والمقرب ٩٧/١ ، والجنى الداني ص ٢١١ .

(٨) انظر : التبيين ص ٣٠٤ .

(٩) انظر : توجيه اللمع ص ١٣٩ ، والتذييل والتكميل ١٧٦/٤ .

(١٠) انتظر : الإنصاف ١٥٩/١ ، والتبيين ص ٣٠٢ ، والمغني في النحو ٧٤/٣ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي ٨٦١/٢ ، والتذييل والتكميل ١٧٥/٤ .

ومن قال بالجواز فملزم بالدليل ، ولا دليل ، وأما البيت فإن " خيرًا " فيه منصوبة بفعل محذوف ، وما كلمة " يزيد " إلا مفسرة للناصب ، والتقدير : يزداد على السنّ خيرًا . وأمر آخر أن الذي في البيت هي " لا " وليست " ما " وهي ليست أصلا في الباب ، ويجوز فيها ما لا يجوز فيه " ما " . وبالنسبة لمعنى الفعل وإن كان إيجابًا إلا إن لفظ النفي يعد باقيًا [1].

المسألة الخامسة : هل يضمر في عسى ضمير اسم قبلها ؟

يرى دريود أنه إذا تقدّم اسم على (عسى) ، فإنّ الأجود أن لا يكون فيها ضمير عائد إلى هذا الاسم ، إلا في حال سبق الفعل بـ " ما " أو " قد " أو " هل " ،فإنه يتحتم الإضمار ، يقول أبو حيان الأندلسي : ((قال دُرَيْود : ترك الإضمار أجود في هذا كله ، إلا أن يكون ما قبله " ما " أو " قد " أو " هل " ، فلا بدّ من الإضمار تقول : ما عسيتما أن تقولا ، وما عسيتم أن تقولوا ، قال تعالى : (فَهَلْ عَسَيتُم إن تَوَلَّيتُم أن تُفسِدوا في الأرْض)[2])) [3].

اختلف النحويون فيما إذا تقدّم اسم على (عسى) ، هل يجوز أن يكون فيها ضمير عائد إلى هذا الاسم ؟

على قولين :

فقيل : لا يضمر فيها ضمير هذا الاسم ، ولا تكون إذ إلا مُسندة إلى أن والفعل ، فتقول : زيد عسى أن يَخْرجَ ، والزيدان عسى أن يخرجا ، والزيدون عسى أن يخرجوا ، وهند عسى أن تخرج ، والهندات عسى أن يخرجنَ . فلا يضمر في عسى في هذه الأمثلة ضمير ما قبلها .

وقيل : يجوز مطابقة الضمير في عسى لما قبله ، فتقول : الزيدان عسيا أن يخرجا ، والزيدون عسوا أن يخرجوا ، وهند عست أن تخرج ، والهندات عسين أن يخرجنَ .

وعلى هذين القولين يكون الاسم المتقدم مبتدأ ، وعسى على أحد وجهين :

إما أن تكون المتعدية ، فيكون فيها ضمير يرجع على المبتدأ ، اسم لعسى ، و" أن يخرج " في موضع نصب على أنه خبر عسى .

وإما أن تكون اللازمة ، وفاعلها أن والفعل ، والعائد على المبتدأ هو الضمير في الفعل " يخرج " [4].

ومنشأ هذه المسألة مرتبط بلغات العرب ، فتجريد الفعل لغة الحجاز ، والإضمار لغة تميم ، يقول أبو حيان: ((وأما " عسى " فيجوز أن تضمر فيها ويبرز في التثنية والجمع ، نحو : الزيدان عسيا أن يخرجا ، الزيدون عسوا أن يخرجوا، الهندات عسين أن يخرجن ، وهي لغة تميم . ويجوز أن تجرّد من الضمير ، فتقول : الزيدان عسى أن

---

(١) انظر : الإنصاف ١٥٩:١ ، والتبيين ص ٣٠٦ ، وشرح الإيضاح للعكبري ص ٥٣١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي ، والمقاصد الشافية ١٦١/٢ .

(٢) سورة محمد ، آية : ٢٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٢٣٢/٣ . وانظر : همع الهوامغ ١٤٢/٢ .

(٤) انظر : شرح الإيضاح للعكبري ص ٤٣٩ .

يخرجا،الزيدون عسى أن يخرجوا،الهندات عسى أن يخرجن ، وهي لغة أهل الحجاز)) [١].

وقد نص أكثر النحويين على جواز الوجهين دون تفضيل لأي من اللغتين على أحدهما [٢].

وهذه المسألة متفرعة من قولهم : عسى زيد أن يقوم ، وعسى أن يقوم زيد، إذ إن تجرّد " عسى " من الإضمار يتوافق مع قولهم : عسى زيد أن يقوم ، والإضمار متوافق مع قولهم : عسى أن يقوم زيد [٣].

المسألة السادسة : إقامة الظرف المحدد مقام الفاعل .

يرى دريود أن الأيام والأوقات المحددة لا تقوم مقام الفاعل ولا تنوب عنه ، يقول أبو حيان الأندلسي : ((في كتاب الترشيح [٤] : وأما الأيام المعروفة بأعيانها كيوم السبت ويوم الأحد والأزمة المحدودة كالشتاء والصيف والربيع ، وأوقات الليل والنهار ، مثل : بُكْرَة وعَشِيّة ، وسحر إذا أردت واحدًا من الأسحار ، والظهر والعصر والمغرب والعشاء ، فإنك تقيمها مقام الفاعل جُمَع ، وكان دُرَيْود لا يرى ذلك ، ويقول : كل وقتٍ محدد حسُنَ فيه : ائتني فانصبه أبدًا ، كقولك : سِيرَ به يومَ الجمعة ، وبُكرةً ، وغدوةً ، وعشية ، بالنصب لا غير ؛ لأنك تقول : ائتني يوم الجمعة)) [٥] .

يشترط النحويون في إقامة الظرف مقام الفاعل ثلاثة شروط :

أولها : أن يكون منصوبًا .

ثانيها : أن يكون قد نصب نصب المفعول به .

ثالثها : ألاّ يحضر المفعول به حقيقة ؛ لأنه إذا ظهر فهو الأولى [٦].

ويفرقون بين ما لزم الظرفية ، ومايخرج عن الظرفية إلى شيء آخر .

يرى سيبويه أنّ الظروف إذا كانت نكرات جاز فيها الرفع على سبيل المجاز والنصب على الأصل ، فإذا أريد بها شيء بعينه لم تتمكن ، وتركت على بابها منصوبة [٧]، يقول : ((وتقول : سير عليه غدوة يافتى ، وبكرةُ ، فترفع على مثل ماذكرنا ، والنصب فيه على ذلك ؛ لأنك قد تجريه وإن لم يتصرف مجرى يوم الجمعة ، تقول : موعدك غدوة أو بكرة ، فترفع على مثل مارفعت ماذكرنا ، والنصب فيه على ذلك)) [٨].

وخالفه في ذلك الكوفيون فقد أجازوا رفع " ضحى وضحوة وعتمة وليل ونهار

---

(١) منهج السالك شرح ألفية ابن مالك ص ٧١ . وانظر : التصريح بمضمون التوضيح ٧٠١/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١٥٨/٣/١ ، والأصول ٢٠٧/٢ ، والتخمير ٣٠٣/٣ ، وشرح المفصل ١٢٢/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٩٢/٢ ، وشرح الجمل للزجاجي ١٨٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٦/١ ، وتوضيح المقاصد ض/٣٢٢ ، والمساعد ٣٠٠/١ ، وأوضح المسالك ٣٢٣/١ ، ونتائج التحصيل ١٣٢٤/٤ ، والهمع ١٤٥/٢ .

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٢٩٥/٢-٢٩٦ .

(٤) هو كتاب أبي خطاب الماردي الذي تتبع فيه آراء دُرَيود في كتابه شرح كتاب الكسائي .

(٥) ارتشاف الضرب ١٣٣٥/٣ . وانظر : تذكرة النحاة ص ٢٩١ .

(٦) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٦٠/٢ ، والكافي ٦٥٤/٣ .

(٧) انظر : التذييل والتكميل ٢٣٩/٦ ، وتمهيد القواعد ١٦٢٥/٤ .

(٨) الكتاب ٢٢٠/١ . وانظر : شرح السيرافي ١٩١/٤ .

" إذا كانت تدل على شيء معين [١].

أما إذا كان الظرف مؤقتًا وكان العمل في الظرف كله أو بعضه ، كقولك : موعدك يومُ العيد فجائز عند البصريين فيه الرفع والنصب .

فيما يرى الكوفيون أنك إذا قلت : سِيرَ به يوم الجمعة ، فأردت أن السير كان فيه كله رفعت ، وإن كان في بعضه نصبت ؛ لأن الظرف إذا كان العمل في جميعه لا ينتصب انتصاب الظرف ، إنما ينتصب انتصاب المفعول به [٢].

والصواب ماقاله سيبويه في التفرقة بين الظروف ، فالظروف التي تخرج عن الظرفية في حال إقامتها عن الفاعل ، لا يجوز أن تقوم مقام الفاعل ، كسحر ، وثَمَّ، بخلاف غيرها ، يقول سيبويه : ((ومما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم : سير عليه سَحَر ، لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفا)) [٣] . وهو قول المبرد [٤].

المسألة السابعة : الاستثناء المنقطع :

يرى دُرَيود تبعًا للمبرد أن الاستثناء في قوله تعالى : (فَلولا كَانَ مِن القُرُون أولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَونَ عَن الفسَادِ في الأرْض إلاّ قَلِيلاً)[٥] يُعَدُّ من الاستثناء المتصل، و" لولا " في الآية بمنزلة النفي ، لذا يجوز أن تُعرب " قليلاً " بدلاً ، يقول أبو حيان الأندلسي : ((وقد أجاز الجرميّ ، والمبرد [٦]، في قوله تعالى : (إلاّ قَلِيلاً ممّنْ) أن يرتفع على الوصف لقوله تعالى : (أولُوا بَقِيَّةٍ) وهو لا شكّ استثناء منقطع ، ولو قُرِىء به كان حسنًا ، فحيث جاز الاستثناء بوجهٍ ما حسُن الوصف، وأجاز المبرد ، وتبعه دُرَيْود في الآية البدل)) [٧].

اختلف العلماء في نوع الاستثناء في الآية الكريمة (فَلولا كَانَ مِن القُرُون أولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَونَ عَن الفسَادِ في الأرْض إلاّ قَلِيلاً)[٨] ، ومثلها قول الله تعالى : (فَلولا كَانتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفعها إيمَانُهَا إلا قَوْمَ يُونُسَ) [٩] ، وذلك على قولين :

الأول : أنه استثناء منقطع ، وذلك بأن يحُمل التحضيض على حقيقته ، وإذا حمل على حقيقته تعيّن أن يكون الاستثناء منقطعًا ، وإليه ذهب سيبويه [١٠]، والكسائي [١١] والأخفش [١٢] ، والفراء [١]، والمبرد [٢]، والزجاج [٣]، وابن السراج [٤]، والنحاس

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٦/٢٤٠ .
(٢) انظر : التذييل والتكميل ٦/٢٤٠ .
(٣) الكتاب ١/٢٢٥ .
(٤) انظر : المقتضب ٤/٥١ .
(٥) سورة هود ، آية : ١١٦ .
(٦) انظر : المقتضب ٤/٤١٦ . يقول المبرد : ((والنحويون يجيزون الرفع في مثل هذا الكلام ، ولا يجيزونه في القرآن ؛ لئلا يُغيّر خط المصحف ، ورفعه على الوصف)) .
(٧) ارتشاف الضرب ٣/١٥٢٨ .
(٨) سورة هود ، آية : ١١٦ .
(٩) سورة يونس ، آية : ٩٨ .
(١٠) انظر : الكتاب ٢/٣٢٥ .
(١١) انظر : الدر المصون ٦/٢٦٩ .
(١٢) انظر : معاني القرآن ١/١١٥ .

[٥]، ومكـــي القيســـي [٦]، والبـــاقولي [٧]، والعكبري [٨] ، والمنتجب الهمداني [٩].

الثاني : أنه استثناء متصل ، وأجازه الفراء على الرفع ، يقول : ((أوّل الكلام – وإن كـان استفهامًا – جحد ؛ لأن " لـولا " بمنزلـة " هـلا " ألا تـرى أنـك إذا قلـت للرجل: هلا قمت ، أن معناه : لم يقم)) [١٠]. ويقول : ((وقولـه : (فلـولا كَـانَ مِن القُرُون أولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَونَ)[١١] يقول : لم يكن منهم أحد كذلك إلا قليلاً ، أي : هؤلاء كانوا ينهون فنجوا ، وهو استثناء على الانقطاع مما قبله ، كما قال عزّ وجلّ : (إلا قَوْمَ يُونُسَ) [١٢] ، ولو كان رفعًا كان صوابًا)) [١٣]. وبه قال أبو البركات الأنباري [١٤]، والزمخشري [١٥].

والراجح هو القول الأول ؛ لأن القول بالاستثناء المتصل يفضي إلى أن يكون المعنى فاسدًا ؛ لأنه يكون تحضيضًا لأولى البقية على النهي عن الفساد إلا للقليل من الناجين منهم ، كما تقول : هلاّ قرأ قومك القرآن إلا الصلحاء منهم ، تريد استثناء الصلحاء من المحضضين على قراءة القرآن [١٦].

ولهذا المعنى أجمعوا على نصبه ، ولم يرفعوه إلا في الشاذ النادر [١٧].

ويظهر أن دُرَيود أراد هنا اتباع بعض الكوفيين كالفراء في أن " لولا " تستعمل بمعنى " لم " [١٨].

المسألة الثامنة : مجيء " إلا " نعتا :

يرى دُرَيود أن لفظ الجلالة في قوله تعالى: (لوْ كَانَ فيهما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لفسَدَتَا) مرفوعة على البدلية ؛ لأن في الكلام معنى النفي ، يقول أبو حيان الأندلسي :

---

(١) انظر : معاني القرآن ٣٠/٢ .
(٢) انظر : المقتضب ٤١٦/٤ .
(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٨٣/٣ .
(٤) انظر : الأصول ٢٩١/١ .
(٥) انظر : إعراب القرآن ٣٠٨/٢ .
(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ٣٧٦/١ .
(٧) انظر : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٥٥١/١ .
(٨) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٦٨٦/٢ .
(٩) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٧٧/٢ .
(١٠) انظر : معاني القرآن ١٦٨/١ .
(١١) سورة هود ، آية : ١١٦ .
(١٢) سورة يونس ، آية : ٩٨ .
(١٣) معاني القرآن ٣٠/٢ .
(١٤) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢١/٢ .
(١٥) انظر : الكشاف ٢٥٤/٢ .
(١٦) انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٧٨/٢ .
(١٧) انظر : معاني القرآن للأخفش ١١٥/١ ، وكشف المشكلات ٥٥١/١ .
(١٨) انظر : أمالي ابن الشجري ٥١٣/٢ .

((وأما قوله تعالى : (وَمَن يغفِر الذُّنُوبَ إلاّ اللهُ)[1] بالرفع على البدل مِنْ " مَنْ " أو من الضمير الفاعل في " يغفر " العائد عليها ، وجاز ذلك ؛ لأنّ في الكلام معنى نفي ، وتقديره : لا يغفر أحد الذنوب إلا الله . وقال دُرَيْود : ومثل ذلك : (لَوْ كَانَ فيهما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا) [2] على البدل)) [3].

اختلف العلماء في توجيه هذه الآية :

فمنهم من يرى وجوب الرفع على النعت ، وهو قول جمهور النحويين ، منهم : سيبويه [4]، والكسائي [5]، والمبرد [6]، وعبدالقاهر الجرجاني [7]، والزمخشري [8] ، وأبو البركات الأنباري [9] ، والعكبري [10] ، والمنتجب الهمداني [11] ، وابن مالك [12] .

ومنهم من يرى جواز النعت والبدل ؛ لأن " لو " بمنزلة النفي ، وممن قال به: الفراء [13]، ونسب إلى المبرد [14]. وبالبدل قال دُريود .

ومنهم من يرى جواز النعت والنصب على الاستثناء ، وممن قال به : الأخفش [15]، والثمانيني [16]، وابن خروف [17]، وابن يعيش [18].

والراجح قول من قال بوجوب النعت ؛ لأن القول بالبدل يُصيّر المعنى : لو كان فيهما الله لفسدتا ، وهذا فاسد ؛ لامتناعه في المعنى [19].

والنصب على الاستثناء فاسد أيضًا ؛ لأن المعنى يكون : إن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة ، وفي ذلك إثبات إلهٍ مع الله [20].

المسألة التاسعة : اللغات في " ولا سيّما " :

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٣٥ .
(٢) سورة الأنبياء ، آية : ٢٢ .
(٣) تذكرة النحاة ص ٢٩٦ .
(٤) انظر : الكتاب ٣٣٢/٢ .
(٥) انظر : مشكل إعراب القرآن ٤٧٨/٢ .
(٦) انظر : المقتضب ٤٠٨/٤ ، ٤١١ .
(٧) انظر : المقتصد ٧١٢/٢ .
(٨) انظر : الكشاف ٥٦٧/٢ .
(٩) انظر : البيان ١٥٩/٢ ، والإنصاف ٢٥٣/١ .
(١٠) انظر : التبيان ٩١٤/٢ .
(١١) انظر : الفريد ٤٨٢/٣ .
(١٢) انظر : شرح التسهيل ٢٩٨/٢ .
(١٣) انظر : معاني الفراء ١٦٧/١ .
(١٤) انظر : الانتصار لابن ولاد ص ١٦٦ .
(١٥) انظر : معاني القرآن ١١٥/١ .
(١٦) انظر : الفوائد والقواعد ص ٣٢٢ .
(١٧) انظر : شرح الجمل ٩٦١/٢ .
(١٨) انظر : شرح المفصل ٨٩/٣ .
(١٩) انظر : التعليقه ٦١/٢ ، والتبيان ٩١٤/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/٢ ، والدر المصون ١٤٣/٨ .
(٢٠) انظر : التبيان ٩١٥/٢ ، والتخمير ٤٧٣/١ ، والفريد ٤٨٢/٣ ، ومغني اللبيب ٧٠/١ ، وتعليق الفرائد ٩١/٦ .

يرى دُرَيْود أن الياء في " ولا سيَما " فيها لغتان ، يقول أبو حيان الأندلسي: ((وقال دُريود في كتابه : إنّ في قولك : لا سيَما ، لغتان : التثقيل والتخفيف ، فمن خفف خفض بها ، ومن ثقل رفع)) [١] .

يرى كثير من النحويين أن " ولا سيَما " فيها لغتان : إحداهما : التثقيل للياء " لا سيَمَا " ، والأخرى : التخفيف للياء " لا سيَمَا " . والأصل أنها مثقلة ، وقد أجاز مجيئها مخففة : الأخفش [٢]، وابن الأعرابي [٣]، والنحاس [٤]، وابن جني [٥]، وابن مالك [٦]، وابن عقيل [٧]، والبعلي [٨]، والسلسيلي [٩]، واستدلوا بقول الشاعر:

فِـــهْ بـــالعُقُودِ وبالأيمَـــان لا سِـــيَما عَقْـدٌوَفَاءٌ بـــهِ مِـنْ أعظـمِ القُـرَبِ[١٠]

ويرى ابن هشام الأنصاري أن تشديد الياء فيها واجب [١١].

واختُلف في المحذوف في حال التخفيف ، هل هو العين أو اللام [١٢]؟

فيرى ابن جني [١٣]، وابن إياز [١٤] أن المحذوف هو لام الكلمة ، وهو الذي يقتضيه القياس ؛ لأن الحذف إعلال ، والإعلال في اللام شائع كثير ، بخلاف العين . ويرى أبو حيان [١٥]، والدماميني [١٦]، أن المحذوف هو عين الكلمة ، وقوفا مع ظاهر اللفظ .

المسألة العاشرة : الفاعل المضمر في" نِعْمَ " المفسَر بنكرة :

يرى دُرَيْود أن الاسم المنصوب المفسّر لفاعل " نِعْم " المضمر يُعرب حالاً تبعًا للكسائي ، يقول أبو حيان الأندلسي : ((وقالت العرب : نِعْم رجلاً زيد ، فذهب سيبويه ، ومعظم البصريين إلى أن في " نِعْم " ضميرًا مستكنًا هو فاعل " نعم " و " رجلاً " تمييز لذلك الضمير ، وذهب الكسائي والفراء أنه لا ضمير ثمَ ، والفاعل بنعم هو " زيد

---

(١) تذكرة النحاة ص ٢٩٨ ، ٣٠٩ . وانظر : ارتشاف الضرب ١٥٥٢/٣ ، وهمع الهوامع ٢٩١/٣ .
(٢) انظر : المساعد ٥٩٨/١ .
(٣) انظر : المساعد ٥٩٨/١ ، وارتشاف الضرب ١٥٥٢/٣ .
(٤) انظر : ارتشاف الضرب ١٥٥٢/٣ .
(٥) انظر : ارتشاف الضرب ١٥٥٢/٣ .
(٦) انظر : شرح التسهيل ٣١٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢ .
(٧) انظر : المساعد ٥٩٨/١ .
(٨) انظر : الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٥٠٣/٢ .
(٩) انظر : شفاء العليل ٥١٩/٢ .
(١٠) لم أقف على قائله ، وهو في : شرح التسهيل ٣١٩/٢ ، والمساعد ٥٩٨/١ ، والمغني ١٤٠/١ ، وتمهيد القواعد ٢٢٤٠/٥ ، وشرح شواهد المغني ١٤١/١ ، والأشباه والنظائر ٨٣/١ ، وشرح أبيات المغني ٢١٩/٣ .
(١١) انظر : مغني اللبيب ١٣٩/١ .
(١٢) انظر : الأشباه والنظائر ٨٣/١ ، وشرح أبيات المغني ٢١٩/٣ .
(١٣) انظر : ارتشاف الضرب ١٥٥٢/٣ .
(١٤) انظر : شرح أبيات المغني ٢١٩/٣ .
(١٥) انظر : ارتشاف الضرب ١٥٥٢/٣.
(١٦) انظر : تعليق الفرائد ١٥٥/٦ .

" ، والمنصوب عند الكسائي حال ، وتبعه دُرَيْود)) [1].

اختلف النحويون في فاعل " نعم " في نحو : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ، وإعراب الاسم المنصوب بعدها ، على أقوال :

الأول : مذهب أكثر البصريين ، على أن فاعل " نعم " ضمير ، مفسّر بالنكرة ، منهم سيبويه [2]، والمبرد [3]، وابن السراج [4]، والزجاجي [5]، وأبو علي الفارسي [6]، والزمخشري [7]، وابن الخشاب [8]، وابن يعيش [9]، وابن القواس [10]، والمرادي [11].

الثاني : مذهب الكسائي والفراء إلى أن فاعل " نعم " هو " زيد " ولا يوجد إضمار للفاعل . واختلفوا في الاسم المنصوب :

فذهب الكسائي ، وتبعه دُرَيْود أنه حال [12]. وعزاه أبو علي الفارسي لبعض البصريين ، يقول : ((قال بعض البصريين : " رجلاً " في " نعم رجلاً زيدٌ ، ينتصب على الحال ، والاسم مضمر في " نعم " لا يظهر ، وتفسيره " زيد ")) [13].

ويرى الفراء أن الاسم المنصوب تمييز [14].

الثالث : مذهب ابن الطراوة ، أنه لا يوجد إضمار في الفعل ، والفاعل محذوف ، وهو رأي صاحب المستوفى علي بن مسعود ، يقول : ((وإذا قلت : نعم رجلا زيد ، فالمشهور أن فاعل " نعم " محذوف ، بشريطة التفسير ، فالمفسر هو النكرة المنتصبة بعده على التمييز ، فكان التقدير : نعم الرجل رجلا زيد)) [15].

والراجح في هذه المسألة ما قال به جمهور البصريين ، من أن الفاعل ضمير مفسر بالنكرة ، وجاز الإضمار قبل الذكر ، لوجهين [16]:

أحدهما : إنه إضمار على شريطة التفسير .

والثاني : أن المظهر ليس يراد به واحد بعينه ، ففيه نوع إبهام ، والمضمر قبل الذكر كذلك ، وهذا مثل قولهم : ربّه رجلاً . ولذا فإن المضمر قبل الذكر أشبه النكرة ؛

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٠٤٨/٤ .
(٢) انظر : الكتاب ١٧٥/٢-١٧٧ .
(٣) انظر : المقتضب ١٤٢/٢ .
(٤) انظر : الأصول ١١٤/١ .
(٥) انظر : الجمل ص ١٠٨ .
(٦) انظر : الإيضاح العضدي ص ٨٢ .
(٧) انظر : المفصل ص ٣٢٦ .
(٨) انظر : المرتجل ص ١٤١ .
(٩) انظر : شرح المفصل ١٣٠/٧ .
(١٠) انظر : شرح ألفية ابن معط ٩٧٣/٢ .
(١١) انظر : توضيح المقاصد ٨٧/٣ .
(١٢) انظر : المساعد ١٣٢/٢ .
(١٣) المسائل البصريات ٦٤٠/١ .
(١٤) انظر : ارتشاف الضرب ٢٠٤٨/٤ .
(١٥) المستوفي في النحو ١١١/١ .
(١٦) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٤/١ ، والمتبع في شرح اللمع ٥٥٠/٢ .

لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر ، و " نعم " لا يكون فاعلها معرفة محضة ، فلما ضارع المضمر فاعلها جاز الإضمار فيها [١].

وفائدة الإضمار هنا : التوسع في اللغة والتخفيف ؛ لأن لفظ النكرة أخف مما فيه الألف واللام [٢].

وأما قول الكسائي والفراء فلا يصح ؛ لكون فاعل " نعم " لا يكون إلا أعم من المخصوص [٣]. وقولهم : إن " زيد " هو الفاعل يفضي بأن كلمة " رجلاً " لا فائدة لها ، وأن المرفوع لا يحتاج إلى مفسر [٤].

وأما قول ابن الطراوة فإن يفضي إلى جواز الجمع بين الفاعل والتمييز ، وهذا لا يصح ؛ لأن التمييز مفسر للمضمر ، ولا مضمر ، وإن جاء منه شيء في الشعر فشاذ [٥].

المسألة الحادية عشرة : إعراب " ذا " في " حَبَّذا " :

يرى دُرَيْود أن " ذا " في " حَبَّذا " زائدة ، يقول أبو حيان الأندلسي : ((وذهبَ دُرَيْود إلى أنّ " ذا : صلة ، يعني زائدًا ، وليس اسمًا مشارًا إليه ، بدليل حذفه في : ..... وَحَبَّ دِينًا [٦])) [٧]

اختلف النحويون في تركيب " حبّذا " على ثلاثة أقوال :

الأول : أنّ " حبَّ " فعل ماض ، أصله : حَبُبَ ، ككرُم ، ثم سكن وأدغم. و " ذا " فاعله . وهو قول الفراء [٨]، وأبي علي الفارسي [٩]، والصيمري [١٠]، وابن برهان [١١]، والزمخشري [١٢]، ونسب ابن خروف هذا القول إلى سيبويه ، وخطأ من زعم خلاف ذلك ، يقول : ((إعراب " حبّذا " كإعراب " نعم الرجل زيد " ، " حبَّ " : فعل ماض غير متصرف أيضًا ، و " ذا " : فاعلها ، و " زيد " : مبتدأ ، وخبره : " حبذا " ، هذا قول سيبويه – رحمه الله - وأخطأ من زعم عليه غير ذلك)) [١٣].

الثاني : أن " حبّذا " مركب في موضع رفع بالابتداء ، فالتركيب أزال فعلية "

---

(١) انظر : أسرار العربية ص ١٠٤ .
(٢) انظر : شرح المفصل ١٣١/٧ .
(٣) انظر : شرح المفصل ١٣٠/٧ .
(٤) انظر : المقاصد الشافية ٥١٢/٤ .
(٥) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٥/١ .
(٦) من مشطور الرجز ، لعبدالله بن رواحة ، في ديوانه ص ١٠٧ . وتمامه : فحبَّذا رَبٌّ وحَبَّ دِينا . وهو في : إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٢٢ ، جمهرة اللغة ١٠١٩/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١١٦/٢ ، وشفاء العليل ٥٩٧/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٥٨٩/٥ ، والتصريح ٤٢٧/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢/٣ ، والدرر اللوامع ١١٦/٢ .
(٧) ارتشاف الضرب ٢٠٦٠/٤ . وانظر : همع الهوامع ٤٦/٥ .
(٨) انظر : الصحاح ١٠٦/١ (حبب) .
(٩) انظر : المسائل المشكلة (البغداديات) ص ٢٠١ ، والمسائل البصريات ٨٤٥/٢ .
(١٠) انظر : التبصرة والتذكرة ٢٨١/١ .
(١١) انظر : شرح اللمع ٤٢٠/٢ .
(١٢) انظر : المفصل ص ٣٢٩ .
(١٣) شرح الجمل ٥٩٩/٢ .

حبّ " وفاعلية " ذا " . وهو قول الخليل وسيبويه [١]، والمبرد [٢]، وابن السراج [٣]، والزجاجي [٤]، وابن جني [٥] ، وابن عصفور [٦] ، وابن مالك [٧].

والثالث : أنّ " حبّ " فعل ، و" ذا " زائدة ، ومابعدها مرفوع بها على أنه " فاعل " له [٨]. وبه قال الأخفش ، وأبو بكر خطاب الماردي ، ونسب إلى درستويه [٩]، وهو ما اختاره دُرَيْود .

والراجح القول الأول ؛ ورد القول الثاني بأن فيه دعوى خروج الشيء عما استقر الدليل عليه بغير دليل. والثالث : بعدم النظير ، إذ لم يركب فعل من فعل واسم [١٠].

وأما ما استدل به دُريود فإنما لجأ إليه الشاعر من باب الاقتصار ، وذلك لوجود العطف ، فقد أراد " حبّذا دينا " ، فحذف " ذا " ولم يتغير المعنى [١١].

المسألة الثانية عشرة : وصف النكرة المضافة إلى أفعل التفضيل :

يرى دُرَيود أن هذا الموصوف يجري مجرى غيره من النكرة في إجازة الإفراد والجمع في ضميره ، يقول أبو حيان : ((وقال ابن الحضار : إن وصفت النكرة بظرف كان ضميرها جمعًا أبدًا ، تقول : مررت بأعقل رجل عندكم ، وأنبلهم ، وهذا أعقل رجل ثمَّ أنبلهم ، ودُرَيْود : يجري هذا الموصوف مجرى غيره من النكرة في إجازة الإفراد والجمع في ضميره)) [١٢].

إذا عطف على المضاف إلى النكرة مضافًا إلى ضميرها ، كقولك : هذا أفضل رجل وأعقله ، وهذه أكرم امرأة وأعقله ، بتذكير الضمير وإفراده في المفرد وضده ، والمذكر على التوهم ، كأنك قلته من أول الكلام ، فإذا أضفت " أفعل " إلى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت [١٣]. ويرى سيبويه في هذه المسألة الإفراد [١٤]، وتبعه ابن جني ، معللاً بأنه موضع يكثر فيه الواحد [١٥] ، وأيده أبو حيان [١٦].

والراجح في هذه المسألة هو ما قاله سيبويه ؛ لأنه يتوافق مع قواعد المطابقة

---

(١) انظر : الكتاب ١٨٠/٢ .
(٢) انظر : المقتضب ١٤٣/٢ .
(٣) انظر : الأصول ١١٥/١ .
(٤) انظر : الجمل ص ١١٠ .
(٥) انظر : اللمع ص ٢٠٢ .
(٦) انظر : شرح الجمل ٦١١/١ .
(٧) انظر : التسهيل ص ١٢٩ .
(٨) انظر : البيان في شرح اللمع ص ٤٧٩ .
(٩) انظر : شرح التسهيل ٢٦/٣ ، والمساعد ١٤٢/٢ .
(١٠) انظر : المساعد ١٤١/٢ .
(١١) انظر : شرح التسهيل ٢٤/٣ ، وتمهيد القواعد ٢٥٨٩/٥ .
(١٢) ارتشاق الضرب ٢٣٢٤/٥-٢٣٢٥ .
(١٣) انظر : حاشية الصبان ٤٧/٣ .
(١٤) انظر : الكتاب ٨٠/١ .
(١٥) انظر : الخصائص ٤١٩/٢ .
(١٦) انظر : التذييل والتكميل ١٥٢/٢ .

، والبعد عن اللبس ، وليس ثمة نصوص تؤيد ما قاله به دُرَيود [١].

المسألة الثالثة عشرة : منع " غُدَيَة " و " بُكَيْرَة " من الصرف :

يرى دُرَيْوَد جواز صرف " غُدَيَة " و " بُكَيْرَة "إذا كانت معرفة مصغرة ، يقول أبو حيان الأبدلسي : ((وأما " غُدَيَة " و" بُكَيْرَة " فإنها إذا كانت معرفة لا تنصرف ، وإن صغرت ؛ لأن علامة التأنيث المانعة لها من الصرف باقية فيها غير مفارقة لها . وكان دُرَيود يجيز صرفها ، وهي معرفة إذا صغرت ، قياساً على " سَحَر ")) [٢].

يذهب النحويون إلى أن الاسم الممنوع من الصرف إذا صُغّر ، وخرجت بتصغيره علة من علتي منعه من الصرف ، صُرف ، فإن لم تخرج بقي ممنوعًا من الصرف .

وهذا هو قول سيبويه ، يقول : ((وأما مِعْزى فلا يصرف إذا حقّرتها ، من أجل التأنيث)) [٣]. ويقول أيضًا : ((ولو سميت رجلا حُبارى ، ثم حقّرته ، فقلت : حُبَيِّر ، لم تصرفه ؛ لأنك لو حقرت الحبارى نفسها ، فقلت : حُبَيِّر ، كنت إنما تعني النؤنث ، فالياء إذا ذهبت فإنما هي مؤنثة)) [٤]. وقال بصرف " سحر " في حال تحقيره [٥].

وكذا المبرد ، إذ يقول في باب ماينتقل بتصغيره : ((فجملة هذا : أنه كل ما صُغّر ، فخرج تصغيره من المانع فهو مصروف ، وما كانت العلة قائمة فيه فتَرْكُ الصرف فله لازم)) [٦].

وهو قول جمهور النحويين ، منهم : أبو علي الفارسي [٧] ، والسيرافي [٨] ، والثمانيني [٩] ، وابن برهان [١٠]، وعبدالقاهر الجرجاني [١١] ، والصيمري [١٢] ، وابن خروف [١٣] ، وابن الخباز [١٤].

وهو القول الراجح ، خلافا لقول دُرَيود ، وذلك لأن التأنيث في هذه الكلمات تأنيث لازم ، لا يسقط في التصغير .

وأما القياس على " سحر " فلا يصح ؛ لأن انصراف " سحر " مصغرًا ، كان

---

(١) انظر : النحو الوافي ٣/٤٢٢-٤٢٣ .
(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٣٣٦ . وانظر : تذكرة النحاة ص ٢٩١ .
(٣) الكتاب ٣/٢١٩ .
(٤) الكتاب ٣/٢٣٦ .
(٥) انظر : الكتاب ١/٢٢٥ .
(٦) المقتضب ٤/١٨ .
(٧) انظر : الإيضاح ص ٢٩٩ .
(٨) انظر : شرح الكتاب ٤/٢٠٣ .
(٩) انظر : الفوائد والقواعد ص ٥٩٧ .
(١٠) انظر : شرح اللمع ٢/٤٤١ .
(١١) انظر : المقتصد ٢/٩٨٤ .
(١٢) انظر : التبصرة والتذكرة ٢/٥٤٤ .
(١٣) انظر : شرح الجمل ٢/٩٠١ .
(١٤) انظر : توجيه المع ص ٤١٠ .

بسبب أنهم لم يضعوا المصغر مكان ما فيه الألف واللام ، فيكون معرفة أو معدولاً ، وأصل منعه من الصرف أنه معدول عن الألف واللام ، كأن الألف واللام تُراد فيه [١].

المسألة الرابعة عشرة : مجيء " لولا " و" هَلاَ " للاستفهام :

يرى دُرَيْود أن " لولا " و " هلا " يأتيان حرفي استفهام ، يقول أبو حيان في معرض حديثه عن نواصب الفعل المضارع : ((وفي الترشيح : وقد أدخل دُرَيود " لولا وهلا " في حروف الاستفهام)) [٢].

من المعاني التي تأتي لـ " لولا " أن تكون حرف استفهام ، وذلك بأن تكون بمعنى " هلاَ " ، وهلاَ على تأويل الاستفهام ، وممن قال بهذا القول الزجاج ، يقول حول قول الله تعالى : (لولا أنزلَ إليهِ مَلَكٌ فيكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا) [٣] : ((ومعنى لولا : هلاَ وتأويل هلاَ الاستفهام)) [٤].

وهو قول الهروي ، يقول في باب مواضع لولا : ((تكون استفهامًا ، بمعنى " هلاَ " كقولك : لولا سألتنا ، لولا أتيتنا ، قال الله عزّ وجل : (لولا أَخَّرْتَنِي إلى أجَلٍ قريبٍ فأصَّدَقَ) [٥]، (لولا أنزلَ إليهِ مَلَكٌ فيكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا) [٦])) [٧].

وقد اعترض ابن هشام على قول الهروي ، ورأى أن أكثر النحويين لا يذكر هذا المعنى ، والصواب لديه أن الآية الأولى للعرض ، والثانية للتوبيخ [٨].

وعلّق ابن نور الدين على ردّ ابن هشام على الهروي بأنه الأخير لم يفهم مصطلحات الهروي ، يقول : ((قلت : لم يرد الهروي إلا العرض ، وهذا اصطلاحه في العرض ، فقد ذكر مثل هذه العبارة في " ألا " وسمّاه استفهامًا [٩] ، فابن هشام لم يعرف اصطلاحه في عبارته ؛ فأبو الحسن لم يرد إلا ما ذكره غيره)) [١٠].

والصواب أنها لا تكون للاستفهام ، وكل ما استدل به يدخله الاحتمال ، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

المسألة الخامسة عشرة : حذف اللام وإثباتها في جواب " لو ولولا " :

يرى دُرَيْود أن حذف اللام وإثباتها في جواب " لو ولولا " سيّان في الرتبة ، يقول أبو حيان الأندلسي : ((وقال صاحب الترشيح [١١]: حذف اللام مع " لولا " جائز ، وأكثر ما تأتي في الشعر ، وسَوَّى دُرَيْود بين حذف اللام وإثباتها في " لو ولولا "))

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٣/٤ .
(٢) ارتشاف الضرب ١٦٧٢/٤ .
(٣) سورة الفرقان ، آية : ٧ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥٨/٤ .
(٥) سورة المنافقون ، آية : ١٦٦ .
(٦) سورة الفرقان ، آية : ٧ .
(٧) الازهية ص ١٦٦ .
(٨) انظر : مغني اللبيب ٢٧٥/١ .
(٩) انظر : الأزهية ص ١٦٣ .
(١٠) مصابيح المغاني في حروف المعاني ص ٣٢٦ .
(١١) هو خطاب الماردي .

[1].

تدخل اللام في جواب " لولا ، ولو " للتوكيد [2]، وقد تحذف هذه اللام ، وللنحويين في حذفها قولان :

فمنهم من يرى جواز ذلك ، وهم جمهور النحويين ، منهم : أبو علي الفارسي [3]، والزمخشري [4]، والخوارزمي [5]، وابن يعيش [6]، وابن الحاجب [7] ، والأشموني [8].

ويرى ابن عصفور أن حذف اللام من ضرورة الشعر ، يقول : ((يلزم خبرها اللام ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر)) [9].

واختاره السيوطي ، يقول : ((ولم يجيء جواب لولا في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد)) [10].

والصحيح أنه جائز لكن على قلة ؛ لوروده في لغة العرب ، خلافا لدُريود .

---

(١) ارتشاف الضرب ١٩٠٥/٤ .
(٢) انظر : اللامات للزجاجي ص ١٢٩ ، والأزهية ص ١٦٧ .
(٣) انظر : المسائل العضديات ص ٢٧١-٢٧٢ .
(٤) انظر : المفصل ص ٣٩١ .
(٥) انظر : التخمير ١٦٩/٤ .
(٦) انظر : شرح المفصل ٢٣/٩ .
(٧) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٧١/٤ .
(٨) شرح الألفية ١٠٧/٤-١٠٨ .
(٩) انظر : شرح اجمل ٤٤٢/٢ .
(١٠) الأشباه والنظائر ٥١٧/٢ .

المبحث الثالث
منهجـــــه

أولا : السماع :

السماع هو الدليل المعتبر ، وما عداه من الأدلة متفرع منه ، يقوى بمدى قوة ارتباطه به ، وهو ((الكلام العربي الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثيرة)) [1] ، ويشمل كلام الله تعالى ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً وشعراً عن مسلم أو كافر [2] .

ويتضح من خلال تلك المسائل أنّ دُرَيود يعتني بالسماع ، ويجله ، وله مكانة كبيرة لديه ، حتى وإن كانت شاهدًا واحدًا ، كحال الكوفيين الذين يتمسكون بأي سماع يكون دليلا على ما قعّدوه ، أو اتخذوا بسببه حكمًا .

ففي الاستدلال بالآيات القرآنية نجده يقرر في المسألة الخامسة أنه إذا تقدّم اسمٌ على عسى فالأجود ترك الإضمار فيها ، إلا في حال أن يسبق الفعل بـ " ما ، أو قد ، أو هل " مستدلا بآية كريمة في ذلك يقول : ((ترك الإضمار أجود في هذا كله ، إلا أن يكون ما قبله " ما " أو " قد " أو " هل " ، فلا بدّ من الإضمار تقول : ما عسيتما أن تقولا ، وما عسيتم أن تقولوا ، قال تعالى : (فَهَلْ عَسَيْتُم إن تَوَلَّيتُم أن تُفْسِدوا في الأرْض)[3])) .

وفي الاستدلال بالشعر نراه يستدل في المسألة الثالثة ببيت واحد على جواز حذف الخبر بعد " لولا " وذكره ، إذا كان الخبر كونًا مُقيّدًا ، وقد دل الدليل عليه، وهو قول الشاعر :

يُـذيبُ الرُّعـبُ منـهُ كُـلَّ عَضْـبٍ فلـولا الغِمْـدُ يُمسِـكهُ لسَـالا

ويذهب في المسألة الحادية عشرة إلى أنّ " ذا : صلة ، يعني زائدًا ، وليس اسمًا مشارًا إليه ، مستدلا ببت واحد ، حذفت فيه ، وهو قول الشاعر :

فحبَّذا رَبٌّ وَحَبَّ دِينًا

ويعتدّ كثيرًا بكلام العرب ، ولغاتهم ، ولذا نراه يحكي في المسألة الأولى إجراء " كلا وكلتا " مع الظاهر مجراهما مع المضمر ، ما يوحي بجوازه لديه .

وسوّى في الاستعمال بين قولهم : ولا سيّما ، بتشديد الياء ، وقولهم : ولا سِيَما ، بتخفيف الياء ، ولم يرجح أيًا منهما . كما في المسألة التاسعة .

وهكذا نجد أن دُريود محتفٍ بالسماع أيما احتفاء ، وكان شديد الاحترام لكل ماهو مسموع عن العرب ، وكل مسموع هو حجة ، كما أن لغات العرب جديرة بالاعتبار

---

(1) لمع الأدلة ص ٨١ .
(2) ينظر : الاقتراح ص ٣٦ .
(3) سورة محمد ، آية : ٢٢ .

، ولم يرد لغة بأخرى .

ثانيًا : القياس :

القياس كما قرره الأصوليون هو تقدير الفرع بحكم الأصل ، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، أو اعتبار الشيء بالشيء [1] .

ويبدو من خلال ما نلمحه في المسألة الثالثة عشرة أن دُرَيود ممن يتوسعون في القياس ، فقد رأى جواز صرف " غُدَيّة " و " بُكَيْرَة "إذا كانت معرفة مصغرة ، وذلك قياساً على " سَحَر " .

ولا نستبعد أن دُريود من خلال شرحه كتاب الكسائي قد تأثر كثيرًا بأقيسته وهو القائل : إنما النحو قياس يتبع . وهو يمثل التوسع لديه ، إذ كان يقيس على القليل النادر سواء أكان مقيسًا أم غير مقيس ، بل إنه يقيس على ما اعتبره غيره شاذًا [2].

ثالثًا : التعليل :

استعمل دُريود التعليل لإجازة حكم نحوي ارتضاه ، فهو في المسألة السادسة يرى أن الأيام والأوقات المحددة لا تقوم مقام الفاعل ولا تنوب عنه ، يقول : كل وقتٍ محدد حسُنَ فيه : ائتني فانصبه أبدًا ، كقولك : سِيرَ به يومَ الجمعة ، وبُكرةً ، وغدوةً ، وعشية ، بالنصب لا غير ؛ لأنك تقول : ائتني يوم الجمعة .

فعلل بجواز قولنا : ائتني ، قبل هذه الظروف على منع قيامها مقام الفاعل والإنابة عنه ، وذلك اعتمادًا على جواز الظاهرة اللغوية من خلال تركيبها في قولنا : ائتني يوم الجمعة .

رابعًا : التأويل :

يلجأ النحويون إلى تأويل النص ؛ لأسباب عدة ، منها : ما يكون لدعوى اتساق القاعدة التي قرروها ، أو لإخضاع النص لبناء حكم نحوي من أجل الوصول لرأي يميلون إليه .

ولذا نجد أن دُريود اتخذ منهج التأويل لبعض النصوص ، كي تتسق مع الحكم النحوي الذي يعتقد حيال الظاهرة اللغوية ، ومن ذلك : أن يرى في المسألة السابعة أن " لولا و لو " تأتينا بمعنى النفي ؛ ليصل إلى غاية وحكم نحوي لآية قرآنية ، فهو يرى تبعًا للمبرد أن الاستثناء في قوله تعالى : (فَلولا كَانَ مِن القُرُون أولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوَنَ عَن الفَسَادِ في الأرْض إلاّ قَلِيلاً)[3] يُعَدُّ من الاستثناء المتصل، وأن " لولا " في الآية بمنزلة النفي ، لذا يجوز أن تُعرب " قليلاً " بدلاً .

ويرى في المسألة الثامنة أن لفظ الجلالة في قوله تعالى : (لوْ كَانَ فيهما آلِهَة إلاّ اللهُ لفسَدَتَا) مرفوعة على البدلية ؛ لأن " لو " فيها معنى النفي .

خامسًا : مذهبه النحوي :

بعد هذا العرض للمسائل النحوية التي وقفنا عليها يمكننا القول : إنّ اتجاه

---

(1) ينظر : لمع الأدلة ص ٩٣ .

(٢) انظر : القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ص ٢٢٦-٢٤٢ .

(٣) سورة هود ، آية : ١١٦ .

دُرَيْود النحويّ هو كوفيّ الانتماء ، وذلك من خلال الأمور التالية :
أ) المسائل التي وافق فيها الكوفيين ، إذ وافقهم في المسائل الآتية :
- إجراء " كلا وكلتا " مع الظاهر مجراهما مع المضمر (المسألة الأولى) .
- جمع العلم المختوم بالتاء جمع مذكر سالمًا (المسألة الثانية) .
- عدم جواز تقديم خبر " ما زال " عليها مطلقًا " (المسألة الرابعة) .
- جواز البدل في الآية الكريمة : (لوْ كَانَ فيهما آلِهَة إلاّ اللهُ لفسَدَتَا) (المسألة الثامنة) .
- إعراب الاسم المفسر للفاعل المضمر لـ " نعم " حالاً (المسألة العاشرة) .
ب) أدلة دُريود النقليّة والعقلية هي جزء من الإرث الكوفي الذي تأثر به .
ج) موافقته لإمام المذهب الكوفي " الكسائي " حتى في المسائل الجزئية .
د) مصادر دُريود النحوية ، فأثر شرحه لكتاب الكسائي واضح وجلي ، وهذه العناية لها دلالة رمزية .
هـ) تأليف أبي بكر خطاب الماردي ، وهو بصري الاتجاه ، كتاب الترشيح ، لمعارضة ماجاء في كتاب دُريود من آراء في شرحه لكتاب الكسائي .

سادسًا : تأثُرُهُ وتأثيره :

لم يكن دُرَيود من النحويين المغمورين في زمنه ، بل كان له منهج سار عليه متأثرًا بغيره ، ومؤثرًا بمنهجه على غيره .

أما تأثره بغيره فيكفي الوقوف على أثر نحو الكوفة عليه ، فقد اعتنى دُريود بشرح كتاب الكسائي ، والكسائي إمام الكوفة ، ولهذا انعكس هذا الاهتمام على رؤيته النحوية ، ومنهجه في النحو .

إن تلك العناية بكتاب الكسائي تبيّن لنا أن النحو الكوفي كان امتداده متواكبًا مع امتداد النحو البصري ، ولم يكن متأخرًا عنه ، بل منافسًا له في الدرس النحوي في الأندلس ، ويكفي لو وقفنا على ماسجله الزبيدي في طبقاته ؛ لنرى كيف كان النحو الكوفي متعمقًا في النحو الأندلسي .

فجوديّ النحويّ (١٩٨ هـ) أول من أدخل كتاب الكسائي لقرطبة بعد رحلته للمشرق التي لقي فيها الكسائي والفراء [١]. وأخذ عنه تلميذه أبو حرشن عبدالله بن رافع [٢]. وكذا أبو الحسن مفرّج بن مالك النحوي له كتاب في شرح الكسائي [٣]. أما تأثيره فيتمثل في أمرين :

أولهما : تلك الآراء التي تناقلها العلماء من النحويين ، كأبي حيان والشاطبي والسيوطي.

وثانيهما : تأليف الكتب في الرد عليه ، من ذلك ما نقله أبو حيان عن خطاب الماردي ، يقول : ((أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي ، أندلسي من ماردة ، له تصانيف في النحو ، منها كتاب الترشيح ، عارض به كتاب دُرَيْود في شرحه لكتاب الكسائي)) [٤].

---

(١) انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٢٥٦ .
(٢) انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٢٥٩ .
(٣) انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٢٧٣ .
(٤) تذكرة النحاة ص ٢٧٨ .

وقد لخص أبو حيان بعض هذا الكتاب ، ومما ورد فيه من تتبع خطاب الماردي لـ دُرَيود :

يقول خطاب : ((وأمّا " غُدَيّة وبُكَيرة " فإنها إذا كانت معرفة لا تنصرف ، وإن صُغّرت ؛ لأن علامة التأنيث المانعة لها من الصرف باقية فيها ، غير مفارقة لها . وكان دُريود يجيز صرفها ، وهي معرفة ، إذا صُغّرت ، قياسًا على " سحر " . وذلك غلط منه)) [1].

ويقول : ((وقال دُريود : إن في قولك : لاسيَما ، لغتين : التثقيل والتخفيف ، فمن خفف خفض بها ، ومن ثقّل رفع . وهو غلط منه)) [2].

ويقول : ((وأما الأيام المعروفة بأعيانها كيوم السبت ويوم الأحد والأزمة المحدودة كالشتاء والصيف والربيع ، وأوقات الليل والنهار ، مثل : بُكْرَة وعَشِيّة ، وسحر إذا أردت واحدًا من الأسحار ، والظهر والعصر والمغرب والعشاء ، فإنك تقيمها مقام الفاعل جُمَع ، وكان دُرَيْود لا يرى ذلك ، ويقول : كل وقتٍ محدد حسُنَ فيه : ائتني فانصبه أبدًا ، كقولك : سِيرَ به يومَ الجمعة ، وبُكرةً ، وغدوةً ، وعشية ، بالنصب لا غير ؛ لأنك تقول : ائتني يوم الجمعة . وهذا غلط منه)) [3] .

ويتضح لنا من خلال ما مضى أن دُريود رغم اتباعه المذهب الكوفي إلا أنه كان يتمتع بشخصية مستقلة ، بل إننا نجد من بعض آرائه ما يمكن أن يقال عنه : إنه من أوائل من قال به ، كقوله بمجيء " لولا وهلا " حرفي استفهام ، والتسوية بين حذف اللام وإثباتها في جواب " لولا " .

---

(١) تذكرة النحاة ص ٢٩١ .
(٢) تذكرة النحاة ص ٣٠٩ .
(٣) ارتشاف الضرب ١٣٣٥/٣ . وانظر : تذكرة النحاة ص ٢٩١ .

الخاتـــمة

وبعد هذه الرحلةِ من المباحثِ يمكن أن نسجل أهمَّ النتائج التي خرج بها هذا البحث ، ومن أهمها :

أولا : أنّ لدريود قدَما راسخة في النحو الأندلسي ، وقد نهلَ من أئمةِ عصرهِ المتبحرينَ في العلم ، وكان له أثر واضح في النحو الأندلسي من خلال تتبع العلماء لأقواله .

ثانيا : أهميَةُ البحثِ عن تراثِ هذا العالم في مراكز المخطوطاتِ ذاتِ العنايةِ بالنحو الأندلسي ، لما امتازَ به من عقليةٍ تحليليةٍ ، ورؤيةٍ مستقلّةٍ معتمدةٍ على الدليل والتعليل.

ثالثا : وضوح شخصيةِ دريود فيما جمعتهُ من مسائلَ نحويةٍ ، وظهورُ قيمةِ آرائه فيما في النحو أو الصرف من مسائلَ خلافية .

رابعا : أن الأدلة النقلية والعقلية كانتْ مصدرا لقبول الآراء ورفضِها .

خامسا : أن دُريود كوفي المذهبِ ، وقد اتضح ذلك باتباعه جملة من آراء الكوفيين إلا أن ذلك لم يمنعْهُ من أن يكون له آراء منفردة ومستقلة .

سادسا : قِدم هجرة النحو الكوفي للأندلس ، حيث دخل الأندلس في زمن كان فيه إماما الكوفة : الكسائي والفراء ، حيين ، وربما أن يكون السبب هو ميل النحو الأندلسي للتيسير .

سابعا : وضوح أثر كتاب الكسائي في النحو على النحو الأندلسي ، والاتجاه الكوفي بشكل عام في الأندلس ، بخلاف كتب الفراء لم تجد الاعتناء نفسه .

المصادر والمراجع

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تح د : رجب عثمان ، الخانجي ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ

٢) الأزهية في علم الحروف ، لعلي الهروي ، تح : عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م .

٣) أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تح : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٧ م.

٤) الإشارات والتنبيهات ، لأبي علي بن سينا مع شرح الطوسي ، تح: د. سليمان دنيا ، دار المعارف ، مصر ، ط: الثالثة ، ١٩٨٣ م .

٥) الأشباه و النظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تح : أحمد مختار الشريف ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط : الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م.

٦) الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السراج ، تح د : عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٤٠٨ هـ .

٧) الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ، تح د : عبدالمجيد قطامش ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ط : الأولى ، ١٤٠٣ هـ ..

٨) إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تح د : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٤٠٩ هـ .

٩) إعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه .دار الهلال ، بيروت ، ١٩٨٥ م .

١٠) الإغفال ، لأبي علي الفارسي ، تح : د. عبدالله بن عمر الحاج ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ط: الأولى ، ١٤٢٤ هـ .

١١) الإغراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات الأنباري ، تح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ط : الأولى ، ١٣٧٧ هـ .

١٢) أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي الحسني العلوي ، تح د : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .

١٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي القفطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، مصر ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .

١٤) الانتصار لسيبويه على المبرد ، لأبي العباس محمد بن ولاد ، تح د : زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م.

١٥) الأندلس والناصر ، علي محمد راضي ، دار الكاتب العربي .

١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تح : محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م.

١٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تح : محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .

١٨) الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تح : د . حسن فرهود ، مطبعة دار التاليف ، مصر ، ط : الأولى ، ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م.

١٩) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تح د : موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط : الأولى ، ١٤٠٢ هـ.

٢٠) الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تح د : مازن المبارك ، دار النفائس ، ط : الخامسة ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م.

٢١) الأيام والليالي والشهور ،للفراء ، تح: إبراهيم الأبياري ، دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري ، دار الكتاب اللبناني ، ط: الثانية، ١٩٨٠ م .

٢٢) البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي ، تح: عبدالقادر العاني ، وزارة الشؤون الإسلامية بالكويت ، ط: الثانية ، ١٤١٣ هـ .

٢٣) البسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع الإشبيلي ، تح د : عياد الثبيتي ، دار الغرب ، لبنان ، ط : الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٦ م.

٢٤) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، للضبي ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧ م .

٢٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تح : د . محمد أبو الفضل إبراهيم .

٢٦) البلغة في ترجم أئمة النحو واللغة ، للفيروز آبادي ، تح: محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي – مركز المخطوطات والتراث ، الكويت ، ط: الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

٢٧) بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس ، لابن عبدالبر القرطبي ، تح: محمد مرسي الخولي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الثانية ، ١٤٠٢ هـ .

٢٨) البيان في شرح اللمع ، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ، تح : د علاء الدين حموية ، دار عمار ، عمان ، ط : الأولى ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م .

٢٩) تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، تح : علي شبري ، المكتبة التجارية ، ودار الفكر ، ط : الأولى ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م .

٣٠) تاريخ علماء الأندلس ، لابن الفرضي ، الدار المصرية للتأليف ، ١٩٦٦ م .

٣١) التبصرة في القراءات السبع ، لمكي القيسي ، تح د : محمد الندوي ، الدار السلفية ، الهند ، ط : الثانية ، ١٤٠٢ هـ .

٣٢) التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تح د : فتحي أحمد علي الدين ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة ، ودار الفكر ، دمشق ، ط : الأولى ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م.

٣٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تح د : عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، ط : الأولى ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٥م .

٣٤) التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب .

٣٥) تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تح د : عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

٣٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ، تح د : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ج ١-٦ ، ١٤١٨هـ.

٣٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تح : محمد كامل بركات ، وزارة الثقافة، مصر ، ط : الأولى ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٣ م .

٣٨) التشبيهات من أشعار أهل الأندلس ، لأبي عبدالله الكتاني ، تح : د. إحسان عباس ، دار الشروق ، بيروت ، ط: الثانية ، ١٩٨١ م .

٣٩) التصريح والتوضيح ، لخالد الأزهري ، دار الفكر ، بيروت.

٤٠) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، تح د : محمد المفدى ، مطابع الفرزدق ، ط : الأولى ، ج ١ ، ٢ سنة ١٤٠٣ هـ ، وج ٣ ، ٤ سنة ١٤٠٩ هـ ، وج ٥ ، ٦ سنة ١٤١٥ هـ.

٤١) التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تح د : عوض القوزي ، ج ١ الأمانة ، القاهرة ١٤١٠ هـ ، ج٢ دار المعارف ١٤١٢ هـ ، ج٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ مطابع الحسني ، الرياض ، ١٤١٤ هـ ، ١٤١٥ هـ ، ١٤١٦ هـ ، ١٤١٧ هـ .

٤٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، تح : د. علي فاخر وآخرون ، دار السلام ، القاهرة ، ط: الأولى ، ١٤٢٨ هـ .

٤٣) توجيه اللمع شرح كتاب اللمع ، تح : د. فايز دياب ، دار السلام، ط: الأولى ، ١٤٢٣ هـ .

٤٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لابن أم قاسم المرادي ، تح د : عبدالرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر .

٤٥) التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ، تح د : يوسف المطوع ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ط : الثانية ، ١٤٠١ هـ

٤٦) التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ، تح : أو تويرتزل ، دار الكتاب العربي ، ط :الثالثة ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٥ م .

٤٧) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، للحميدي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦ م .

٤٨) الجمل في النحو ، للزجاجي ، تح د : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل ، الأردن ، ط : الرابعة ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م.

٤٩) جمهرة اللغة ، لابن دريد ، تح د : رمزي منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط : الأولى ، ١٩٨٧ م .

٥٠) الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تح د : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م.

٥١) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تح د : سعيد عبدالكريم سعودي ، دار الطليعة ، بيروت .

٥٢) الحلة السيراء ، لابن الأبار ، تح : د. حسين مؤنس ، دار المعارف، ط: الثانية ،

١٩٨٥ م .
٥٣) الخصائص ، لابن جني ، تح : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٥٤) خلاصة علم الكلام ، لعبدالهادي الفضلي ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، ط : الثانية ، ١٤١٤ هـ .
٥٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تح د : أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط : الأولى ، ١٤١٤ هـ .
٥٦) ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات ، تح : د.محمد نجم ، دار صادر ، بيروت .
٥٧) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تح د : أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط : الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .
٥٨) الرماني النحوي في ضوء شرحه كتاب سيبويه ، لـ د : مازن المبارك ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٩٧٤ م .
٥٩) سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تح د : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط : الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م
٦٠) شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر أحمد النحاس ، تح : وهبة متولي عمر سالمة ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
٦١) شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تح د : محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ١٩٧٩ م
٦٢) شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبدالقادر البغدادي ، تح : عبدالعزيز رباح و أحمد يوسف دقاق ، دار المأمون ، دمشق ، ط : الثانية ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٨ م .
٦٣) شرح ألفية ابن معط ، للموصلي ، تح : د علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، ط : الأولى ، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
٦٤) شرح إيضاح أبي علي الفارسي ، للعكبري ، تح: عبدالرحمن الحميدي ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض ، ١٤٠٩ هـ .
٦٥) شرح التسهيل ، لابن مالك ، تح د : عبدالرحمن السيد ، ود : محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة ، القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م.
٦٦) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، للقرافي ، تح: د . طه سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط: الأولى ١٤١٤ هـ .
٦٧) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، تح : د سلوى محمد عرب ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ، ١٤١٩ هـ .
٦٨) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تح د : صاحب أبو جناح ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالعراق ، ط : الأولى ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .
٦٩) شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاستراباذي ، تح : يوسف حسين عمر ، جامعة قاريونس ، ط : الأولى ، ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م .
٧٠) شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .

(٧١) شرح كافية ابن الحاجب ، لابن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس ، تح : د علي الشوملي ، دار الكندي ، دار الأمل ، عمان ، ط : الأوى ، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م .

(٧٢) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، ط : الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

(٧٣) شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، ج١ ، ٢ تح : محمد رمضان عبدالتواب ومحمود فهمي حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م .

(٧٤) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ، تح د : المتولي رمضان الدميري ، مطبعة التضامن ، ط : الأولى ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .

(٧٥) شرح اللمحة البدرية لأبي حيان الأندلسي ، لابن هشام الأنصاري ، تح د : صلاح رواي ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ط : الثانية.

(٧٦) شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تح : فائز فارس ، الكويت ، ط : الأولى ، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .

(٧٧) شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.

(٧٨) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تح د : عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط : الأولى ، ١٩٩٠ م .

(٧٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين ، تح د : تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط : الأولى ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م.

(٨٠) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، تح : جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ـ ١٤١٨ هـ .

(٨١) شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تح : خالد عبدالكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ط : الأولى ، ١٩٧٦ م.

(٨٢) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تح د : الشريف عبدالله البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م.

(٨٣) الصاحبي ، لابن فارس ، تح : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة.

(٨٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل الجواهري ، تح : أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط :الثالثة ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م.

(٨٥) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، للنيلي ، تح: د . محسن العميري ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ط: الأولى ، ١٤١٩ هـ .

(٨٦) طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط: الثانية ، ١٩٨٤ م .

(٨٧) الغرة المخفيّة في شرح الدرة الألفية ، تح : حامد محمد العبدلي ، دار الأنباري ، بغداد

(٨٨) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ، لمحمد البعلي ، تح : ممدوح محمد خسارة ، المجلس الوطني للثقافية والفنون والآداب بالكويت ، السلسة التراثية (٢٤) ، ط : الأولى ، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م .

(٨٩) الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمنتجب الهمذاني ، تح د : فهمي حسن النمر و د : فؤاد علي مخيمر ، دار الثقافة ، قطر ، ط : الأولى ، ١٤١١ هـ .

(٩٠) الفهرست ، لابن النديم ، ضبطه وعلق عليه د. يوسف طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، ١٤١٦ هـ .

(٩١) الفوائد والقواعد ، للثمانيني ، تح : د عبدالوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م .

(٩٢) القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ودار الريان ، ط : الثانية ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م.

(٩٣) قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس ، د. السيد عبدالعزيز سالم ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١ م .

(٩٤) قرطبة في العصر الإسلامي تاريخ وحضارة ، د. أحمد فكري ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ط: الأولى ، ١٩٨٣م .

(٩٥) القياس بين مدرستي البصرة والكوفة ، لمحمد السويح ، الدار الجماهيرية ، بنغازي ، ط: الأولى ، ١٩٨٦ م .

(٩٦) الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ، لابن أبي الربيع ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط: الأولى ، ١٤٢٢ هـ .

(٩٧) الكافية في النحو ، لابن الحاجب ، تح : د طارق نجم عبدالله ، مكتبة دار الوفاء ، جده ، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م

(٩٨) الكتاب ، لسيبويه ، تح : عبدالسلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .

(٩٩) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط : الأخيرة ، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م .

(١٠٠) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي القيسي ، تح د : محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م ..

(١٠١) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، للباقولي ، تح د : محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط : الأولى ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م ..

(١٠٢) كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تح : هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط : الأولى ، ١٤٠٤ هـ.

(١٠٣) اللباب في علل البناء والإعرب ، للعكبري ، تح : د. غازي طليمات وعبدالإله نبهان ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، ودار الفكر –دمشق ، ط: الأولى ، ١٤١٦ هـ .

(١٠٤) لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م.

(١٠٥) لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الأنباري ، تح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ط : الأولى ، ١٣٧٧ هـ .

(١٠٦) اللمع في العربية ، لابن جني ، تح : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط : الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م.

(١٠٧) المتّبع في شرح اللمع ، لأبي البقاء العكبري ، تح د : عبدالحميد حمد محمد الزوّي ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط : الأولى ، ١٩٩٤ م.

(١٠٨) مجمل اللغة ، لابن فارس ، تح : زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م.

(١٠٩) المذكر والمؤنث ، لأبي بكر الأنباري ، تح : د طارق الجنابي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط : الثانية ، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .

(١١٠) المرتجل ، لابن الخشاب ، تح : علي حيدر ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط : الأولى.

(١١١) المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تح د : محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، مصر ، ط : الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .

(١١٢) المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تح : محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، مصر ، ط : الأولى ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٢ م .

(١١٣) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تح : صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط : الأولى ، ١٩٨٣

(١١٤) المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تح د : محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة الكرمة ، دار الفكر ، دمشق ، ط : الأولى ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م.

(١١٥) المستوفي في النحو ، لعلي بن مسعود ، تح: د. محمد المختون ، دار الثقافة العربية ، ط: الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

(١١٦) مصابيح المغاني في حروف المعاني ، لابن نور الدين ، تح : د جمال طلبه ، دار زاهد القدسي ، القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤١٥ هـ .

(١١٧) معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، تح د : فائز فارس ، دار البشير، ودار الأمل ، ط : الثانية ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م.

(١١٨) معاني القرآن ، للفراء ، تح : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .

(١١٩) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تح د : عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .

(١٢٠) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، لياقوت الحموي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٩٩٣ م.

(١٢١) معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مكتبة المتنبي ودار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(١٢٢) المغرب في حلى المغرب ، تح : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط: الثالثة ، ١٩٨٠ م .

(١٢٣) المغني في النحو ، لابن فلاح اليمني ، تح : د. عبدالرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط: الأولى ، ١٩٩٩ م .

(١٢٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

(١٢٥) المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، قدم له وعلق عليه : محمد عز الدين السعيدي ، دار إحيار العلوم ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م.

(١٢٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، تح د : عبدالرحمن العثيمين وآخرون ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ، ١٤٢٨ هـ .

(١٢٧) المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تح د : محمد كاظم المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ط : الأولى ، ١٩٨٢ م.

(١٢٨) المقتضب ، للمبرد ، تح : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت.

(١٢٩) المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى الجزولي ، تح : شعبان عبدالوهاب محمد ، أم القرى ، القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م.

(١٣٠) المقدمة المحسبة في علم النحو ، لابن بابشاذ ، تح د : حسام سعيد النعيمي ، منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية ، بغداد ، العدد الثالث ، ١٣٩٠ هـ ، ١٩٧٠ م.

(١٣١) المقرب ، لابن عصفور ، تح : أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط : الأولى ، ١٣٩١ هـ.

(١٣٢) الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع الأندلسي ، تح د : علي سلطان الحكمي ، ط : الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م.

(١٣٣) منهج السالك شرح ألفية ابن مالك ، لأبي حيان .

(١٣٤) نتائج الفكر ، للسهيلي ، تح د : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط : الثانية ، ١٤٠٤ هـ.

(١٣٥) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، لمحمد المرابطي الدلائي ، تح د : محمد الصادق العربي ، مطابع الثورة ، بنغازي ، ط : الأولى .

(١٣٦) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لـ : محمد الطنطاوي ، تعليق : عبدالعظيم الشناوي و محمد عبدالرحمن الكردي ، ط : الثانية ، ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م.

(١٣٧) نفح الطيب من غصن أندلس الرطيب ، للمقري ، تح : محي الدين عبدالحميد ، القاهرة ، ١٩٤٩ م .

(١٣٨) هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون) لإسماعيل باشا البغدادي ، دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ .

(١٣٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تح د : عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط : الأولى ،1399 هـ.